

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة (٣) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع :

٣ - للمحال المذكورين في الفقرتين السابقتين أن يستوفوا حقوقهم بالامتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي أو المقاول الفرعي ويستوفون حقوقهم عند تراحمهم بنسبة ثل كل منهم .

قرار اللجنة القانونية

٣ - شطب كلمة (بن) الواردة في نهاية البند والاستعاضة عنها بكلمة (حق) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم . موافقة ؟ موافقة . المادة (١٦) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع :

المادة ١٦ - يبقى عقد العمل معمولاً به بغض النظر عن تغيير صاحب العمل بسبب بيع المشروع أو دمج أو انتقاله بطرق الإرث أو لأي سبب من الأسباب ويظل صاحب العمل الأصلي والجديد مسؤولين بالتضامن مدة

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

حكيم محمد

سنة أشهر عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن العمل والمستحقة الأداء قبل تاريخ التغيير وبعد انقضاء تلك المدة يتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده .

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٦) موافقة بعد :

- شطب العبارة التالية الواردة في المادة (المشروع أو دمج أو انتقاله) وإعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي (المؤسسة أو دمجها أو انتقالها) .

- إضافة كلمة (عقد) بعد عبارة (عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن) .

- شطب حرف (و) الوارد في كلمة (وبعد) آخر المادة والاستعاضة عنه بكلمة (وأما) .

- شطب كلمة (ويتحمل) الوارد آخر المادة والاستعاضة عنها بكلمة (فيتحمل) .

معالي رئيس المجلس : رأي اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم . موافقة ؟ موافقة . شكراً لك وأرفع الجلسة .

السيد الأمين العام :

٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . معالي رئيس المجلس : حيث صباح يوم الأربعاء ١٩٩٥/٦/٢٢ .

معالي رئيس المجلس

المهندس متعلق هادي السزور



مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٢٣ / محرم / ١٤١٦ هـ الموافق ١٩٩٥ / ٦ / ٢١ ميلادية

الجلد (٣٢)

العدد (٤)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب حاتم الغزوي المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبد الرحيم المكيور المحترم .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب همام سعيد المحترم .

٣ - الردود على الأسئلة :

١- كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٧) تاريخ ١٩٩٥/٣/٨ ، جواباً على السؤال

هكذا منه الأصل

الصفحة

رقم (١٥٠) للمقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس . (مؤجل من الجلسة السابقة) .

٢- كتاب معالي وزير النقل رقم (٦٣٣) تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٢٢) للمقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة .

٣- كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٩٢) تاريخ ١٩٩٥/٢/١١ ، جواباً على السؤال رقم (١٢٠) للمقدم من سعادة النائب السيد فوزي الزعبي .

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٦/١١ ، ٣٢ والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

(ابتداءً من المادة ١٧ ، القرار موزع في الجلسة الثانية) .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عُينت يوم الأحد ١٩٩٥/٦/٢٥ الساعة الخامسة مساءً .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٥/٦/٢١ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا أحد وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : السيد حاتم الغزوي ، د. همام سعيد ، السيد عبد الرحيم المكور .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : السيد عبد العزيز جبر ، د. ذيب خطاب ، السيد عبد النعم ابو زلط ، د. عبد الله العكايلة ، السيد حمزة منصور ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، السيد خليل حدادين ، د. محمد عضوب الزين ، د. احمد الكوفحي ، د. عبد المجيد العزام ، السيد سليمان السعد ، السيد طيف الله المومني ، السيد ابراهيم سفارة ، د. محمد عويضة ، السيد احمد الكساسبة ، السيد بدر الرباطي ، د. بسام العموش ، د. محمد الحاج ، السيد ذيب انس .

وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٥- معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية .

٦- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير الخارجية .

٧- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٨- معالي المهندس سمير لقوار : وزير النقل .

٩- معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

١٠- معالي المهندس علي ابو الراحب : وزير الصناعة والتجارة .

١١- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

١٢- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١٣- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٤- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٥- معالي الدكتورة ريماء خلف الهندي : وزير التخطيط .

١٦- معالي السيد عادل القضاة : وزير الترميم .

هكذا عند الفصل

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة ،
السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعنى .

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معلة مقدم من سعادة النائب
السيد حاتم الغزوي المحترم .

ب- طلب معلة مقدم من سعادة النائب
السيد عبد الرحيم العكور المحترم .

ج- طلب معلة مقدم من سعادة النائب
الدكتور همام سعيد المحترم .

١٧- معالي المهندس منصور بن طريف :
وزير الزراعة .

١٨- معالي الدكتور راتب السعود : وزير
التعليم العالي .

١٩- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٢٠- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير
العمل .

٢١- معالي السيد نادر الظهيرات : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٢- معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير
الثقافة .

٢٣- معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير
الدولة .

٢٤- معالي السيد طه الهباهية : وزير الدولة .

٢٥- معالي السيد محي الدين توقي : وزير
التنمية الادارية .

٢٦- معالي السيد سميح دروزة : وزير الطاقة
والقوة للمدنية .

٢٧- معالي السيد عبد الاله الخطيب : وزير
السياحة والآثار .

• وحضر من الامانة العامة :

السيد لدير عطيات ، السيد علي
الحسيان ، السيد محمد الردهي ، السيد
خسان التجداوي .

لقد علمنا ان الخدمات الطبية الملكية قد
قدمت دراسة لاعادة تشغيل هذا المستشفى وقد
تم رفعها للحكومة لتأمين التخصصات اللازمة
لهذه الغاية .

وحيث انه مضى ما يريد عن العام على
هذه الاجراءات ولم ترى طريقها الى الفعل
على الواقع فأرجو التكرم باعلامنا متى سيتم
اعادة فتح هذا المستشفى ؟؟ وشكراً لمعاليكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حماد ابو جاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٢ / ١٦ / ٢٦ / ٧٧٩

التاريخ : ٢٣ / ٣ / ١٩٩٥

سعادة النائب السيد حماد ابو جاموس

أبحث اليكم صورة عن كتاب معالي
وزير الصحة رقم (١٧) تاريخ ١٩٩٥/٣/٨ ،
جواباً على السؤال رقم (١٥٠) المقدم منكم ،
للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لأحكام المادة (١٣٢) من
النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو أخطار
رئاسة المجلس عن رغبتكم في ادراجه على
جدول أعمال الدورة العادية القادمة .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هادي البسرور

رئيس مجلس النواب

للمعالي / الى جدول الأعمال

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على معلة السادة النواب ؟ موافقة .
البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣ - الردود على الأسئلة :

١- كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٧)
تاريخ ١٩٩٥/٣/٨ ، جواباً على السؤال
رقم (١٥٠) المقدم من سعادة النائب
المهندس حماد ابو جاموس . (مؤجل
من الجلسة السابقة) .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة .

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير الصحة / الاكرم للاجابة عنه خلال
المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : كنا قد طالبنا باعادة فتح
مستشفى عمان العسكري بموجب المذكرات
المرققة منذ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣ وقد تمت
الاجابة عليه من قبل معالي وزير الصحة السابق
ومن ثم دولة رئيس الوزراء السابق بالموافقة
المبدئية خصوصاً وان اعادة فتح مثل هذا
المستشفى يخدم سكان منطقة اعالي عمان
الشرقية من مدنيين وعسكريين عاملين
ومقاعدين وكذلك بقية الاهالي الذين
تتقصم مثل هذه الخدمة بصورة فعالة .

هكذا من النص

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٤٧٥

التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٥

معالي وزير الصحة

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٥٠) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٥ ، المقدم من سعادة النائب المهندس حماد أبو جاموس .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هابل السرور

رئيس مجلس النواب

نسقة الى سعادة النائب حماد أبو جاموس
نسقة الى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع / ٣ / ١٤

التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،

اشارة لكتاب معاليتكم رقم ٢٥/١٦/٣ / ٤٧٥ تاريخ ١٩٩٥/٢/١٨ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٥٠) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٥ المقدم من سعادة النائب المهندس حماد أبو جاموس بخصوص اعادة فتح مستشفى عمان

العسكري في منطقة ماركا الشمالية .

ارجو ان اعلمكم ان منطقة ماركا تتوفر فيها خدمات صحية جيدة حيث يغطي المنطقة مستشفى الملكة علياء ومستشفى باجوز الجديد ومستشفى رحمة (خاص) بالإضافة الى المراكز الطبية التابعة لهذه الوزارة والخدمات الطبية للملكية .

كما تقدم يتضح ان المستشفيات والمراكز الصحية القائمة في هذه المنطقة تلي بالغرض حالياً ، علماً بأن تكاليف اعادة تشغيل للمستشفى العسكري في ماركا عالية جداً ، لانه بحاجة الى اعادة وترميم لبنائه القديم الذي لم يعد صالحاً .

واقبلوا فائق احترامي ،،

وزير الصحة

عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس : السيد حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس :

سيدي الرئيس :-

حضرات النواب / المحترمين

استغرب هذه الاجابة من معالي وزير الصحة وذلك للأسباب التالية :-

١ - ان مستشفى عمان العسكري هو اول مستشفى في عمان كابت تتم فيه معالجة العسكريين العاملين والمتقاعدين والمدينين معالجة في مختلف فروع الطب بما فيه العمليات

الجراحية وابنته قد تم تطويرها باستمرار وهي موجودة وجاهزة على ارض الواقع .

٢ - ان الكلفة المالية والعالية جداً والتي لم يحددها وزير الصحة قد تم تقديرها ب (٢) مليون دينار وهذه الكلفة لاقامة بنائين جديدين احدهما مستشفى ولادة والاخر مستشفى للاطفال بنفس الموقع الحالي وليست هذه الكلفة لتحديث الابنية القائمة حالياً وتم طلب هذين البنائين زيادة على الموجود لاغراض عمله مستشفى حديثاً متكامللاً ولا يوجد ضرورة ملحة لهذين البنائين حالياً .

٣ - ان وضع المراكز الصحية التي تكلم عنها معالي الوزير ليست بالوضع المطمئن - وليته لو قام بزيارتها واطلع على وضعها على ارض الواقع وخاصة المركز الطبي الوحيد لماركا الشمالية والموجود في حي الونانات - ثم اين هذه المراكز الطبية التي يتحدث عنها معالي الوزير وهل يعلمنا عن عددها واسماؤها واماكن تواجدها ؟؟ وهل زار مركز طبي ماركا الشمالية في حي الونانات ببنايته العتيقة ؟؟ ولم ترصد الوزارة مخصصات مالية لنقله لمركز جديد رغم كثرة المطالبات عليه . اما مستشفى الملكة علياء فيبعد ١٠ - ١٥ كم عن مناطق شرق عمان والوصول اليه في الحالات الطارئة يستغرق من الوقت ما يجعل الحالة الطارئة مهووس منها ؟؟

٤ - يطمئنا معالي وزير الصحة بوجود مستشفى خاص يقوم بواجب مستشفى عمان العسكري والليلة الواحدة في هذا المستشفى للحالات الخطرة الطارئة لا تقل كلفتها عن

(١٠٠) دينار فهل هذا المبلغ ضمن امكانيات سكان مناطق شرق عمان الشعبية ؟؟ وهل هذه اجابة مقنعة ؟؟

٥ - لقد وافقت الحكومة السابقة بمثلة برئيسها ووزير صحته على اعادة فتح مستشفى عمان العسكري كما ايد اعادة فتحه (٣٣) نائباً من هذا المجلس الكريم شعوراً منهم باهمية هذا المستشفى ... فهل الجميع على خطأ كبير ومعاليه يملك وحده ناصية الحقيقة ؟

٦ - اني اطالب معاليه باعادة النظر باجابه بعد التأكد من الحقائق كاملة علماً بان للمعلومات المتوفرة لدي تفيد بأن تخصيص مبلغ (مليون) دينار واحد لتعيد فتح هذا المستشفى الجاهز لخدمة منطقة واسعة يبلغ عدد سكانها (٤٠٠٠٠٠) الف مواطن ومساحتها تعادل ٤/١ مساحة عمان الكبرى بواقع ١٢٥ كم^٢ فهل يستجيب ؟؟ وهل من المقبول ان يغلق مستشفى بهذا الحجم والاهمية ومدينة عمان تقاسي من قلة توفر المستشفيات المدنية لسكانها للمليون والثلاث ... سوى مستشفى البشير المقتل باعبائه ؟؟

وهل من المقبول ان يراجع مواطنوا منطقة النصر ومنطقة ماركا ومنطقة بسمان (الهاشمي والمخطة) وعدد سكانها ٤٠٠٠٠٠ مواطن مستشفى البشير او مستشفى الملكة علياء وهذا المستشفى المغلق بين ظهرانيهم ؟؟ ثم اين يقع مستشفى باجوز الجديد الذي يشاروا معالي الوزير باله سيفتح خلال ثلاثة

هكذا منذ الاص

معالي وزير النقل للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١- أرجو تزويدي بالاسس التي تم توزيع السكن الوظيفي في مؤسسة الموانئ في شهر كانون أول الماضي (١٩٩٤) وأين الاسس المعتمدة من مجلس الادارة .

٢- تزويدي باسماء من أربعة مقاطع مع اسم العائلة المستفيدين وعلاماتهم وخدماتهم ووظائفهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

أحمد الكساسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٦ / ٣ / ٢٥ / ٦٠٧

التاريخ : ١٩٩٥ / ٣ / ٦

سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة

أبحث اليكم صورة عن كتاب معالي وزير النقل رقم (٦٣٣) تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٢٢) للمقدم منكم ، للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لأحكام المادة (١٣٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو أخطار

شهور من منطقة شرق عمان بعامه وماركا بسكانها ال ٩٠٠٠٠ بخاصة ٢٢ وهل يعلم معالي وزير الصحة ان حدود ماركا ومنطقة النصر الشرقية تبعد عن مستشفى الملكة علياء حوالي ٣٠ كم ٢٢

سيدي الرئيس انا لا اقلل من الجهود المشكورة لوزارة الصحة والعاملين فيها لرفع المستوى الصحي للمواطنين بل اشكرهم كل الشكر ولكني في هذه الحالة غير مقتنع بجهودها ٢٢

والتي احتفظ بحقي باثارة هذا الموضوع مرة ثانية وبالطريقة التي تلي هذا الغرض الوطني الكبير . وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي وزير النقل رقم (٦٣٣) تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٢٢) للمقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

للموافق : ٩٥ / ١ / ١

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ٤

أرجو إتكرم بتوجيه السؤال التالي الى

رئاسة المجلس عن رغبتكم في ادراجه على جدول أعمال الدورة العادية القادمة .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

نسمة / الى جدول الاعمال

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٦ / ٣ / ٢٤ / ١٣٥

التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ١٤

معالي وزير النقل

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٢٢) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ ، المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

نسمة / الى سعادة النائب احمد الكساسبة
نسمة / الى سجل الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة النقل

الرقم : ٦٠ / ٣٣ / ٦٣٣

للموافق : ١٩٩٥ / ٢ / ٩

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣

١٣٥/٢٤ تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ومرفقه السؤال رقم (١٢٢) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ والمقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة بشأن الاسس التي تم توزيع السكن الوظيفي عليها واسماء المستفيدين من السكن .

أرجو ان ابين لمعاليكم ما يلي :-

١- ارفق بطيه صورة عن الاسس التي تم توزيع السكن الوظيفي بموجبها والمعتمدة من قبل مجلس ادارة الموانئ بقراره رقم ٩٢/٧٣ تاريخ ١٩٩٢/٨/١٦ حيث وافق مجلس الادارة بقراره المشار اليه اخلاه على الاسس التي تم وضعها من قبل لجنة السكن والتي كان السيد النائب احمد الكساسبة عضواً فيها مرفقاً صورة عن تنسيب اللجنة .

٢- ارفق بطيه كشفاً يتضمن اسماء الموظفين المستفيدين من السكن متضمناً كافة التفاصيل عن كل واحد منهم .

٣- لقد تم توزيع هذا السكن حسب الاسس المرفقة والمعتمدة من قبل مجلس الادارة والمشار اليها في البند رقم (١) اخلاه من قبل اللجنة المبينة اسماءهم على الكشف المرفق وهم من كبار موظفي المؤسسة والتي قامت بعملها بمتنهي الدقة وعدالة التوزيع حيث اعتمدت العلامات كأساس في غالبية التوزيع باستثناء ست شقق ارتأت اللجنة بتوزيعها على الدوائر الفنية والبحرية لحاجتها لخبرات

هكذا من الأصل

الكنتري كرين (الروافع الجسرية) لندرة
اصحاب هذه التخصصات الفنية
واقبلوا فائق الاحترام .

سمير قهوار
وزير النقل

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الموائى
العقبة

الرقم : ٨١١٨ / ١ / ٧ / ٩
الموافق : ١٣ / ٩ / ١٩٩٢ م

السادة / لجنة الاسكان

أدرج ادناه نص قرار مجلس ادارة هذه
المؤسسة رقم ٩٢/٧٣ المتخذ في الجلسة الثالثة
للمجلس التي عقدت بتاريخ ١٦/٨/١٩٩٢ م .

٩٢/٧٣ بحث المجلس موضوع كتاب
مدير عام مؤسسة الموائى رقم ٥٧٨٩/١/٧/٩
تاريخ ١٢/٧/١٩٩٢ م ومرفقه الاسس الخاصة
لغايات توزيع السكن الوظيفي لهذه المؤسسة
من قبل لجنة الاسكان المشكلة لهذه الغاية .

قرر المجلس الموافقة على اعتماد تلك
الاسس لغايات توزيع السكن الوظيفي في
للمؤسسة والتعليمات الخاصة بموضوع السكن .
لاجراءاتكم .

الدكتور دريد محاسنة
مدير عام مؤسسة الموائى

نسخة / الى مدير دائرة التوظيف
/ رئيس القسم القانوني
/ سكرتير مجلس الادارة
/ للملف

اصحابها في مجالات فنية حساسة مع
اعتماد العلامات في هذه الدوائر بين
موظفيها كأساس للتوزيع والحاجة
المؤسسة لخدمات وخبرات من تم
توزيع هذه الشقق عليهم .

٤- لقد تم توزيع وحدات السكن البالغ
عندها (٥٣) وحدة سكن المتوفرة حالياً
على الموظفين المقيمة اسماءهم بالكشف
المرفق من اصل ما يقارب الف موظف
يطالبون بالسكن وهذا امر طبيعي ان
تكون هناك شكوى لان هذا العدد من
الوحدات السكنية لا يغطي سوى ٥%
من المتقدمين للسكن مما يظهر الحجم
الكبير للشكوى .

٥- قامت مؤسسة الموائى بمساعدة موظفيها
الغير قاطنين في اسكانها الوظيفي بوضع
معادلة يتم فيها مساعدة هؤلاء الموظفين
بصرف مبلغ خمسمئة عشر ديناراً شهرياً
كندعم لهم في نفقات الكهرباء يتم
تأمينها من المبالغ المقتطعة من المساعي
لحساب صناديق المنافع .

٦- ان مؤسسة الموائى تعمل جاهدة لتأمين
السكن الوظيفي لكافة العاملين فيها كما
تعمل على المحافظة على بعض الخبرات
الفنية الخاصة للعمل في المؤسسة من
خلال تقديم كافة التسهيلات كالسكن
وتفريده مثل المرشدين البحريين وسائقي

٦. كلية مجتمع (ثلاث سنوات)
مهندس بحري ثالث ٨

٧. كلية مجتمع (ستان) ضابط بحري
ثالث ٧

٨. توجيهي ٥

٩. ثالث اعدادي فما فوق ٣

١٠. أقل من ذلك ٢

د(١) الوظائف :

١. رئيس قسم ٢٥ علامة

٢. أمين منطقة ، رئيس شعبة ، مهندس ،
طبيب ٢٢

٣. مفتش تفريغ وتحميل ، رئيس باخرة
سائق كنتري كرين وستردل سائق آلية
ثقيلة ٩٠ طن فما فوق ٢١

٤. وليش بحر ، سائق آلية ثقيلة فني أ
مراقب صيانة ٢٠

٥. أمين مستودع لوازم فني ، مأمور
مستودع عهده ، مأمور مستودع
عمليات ، رئيس كنية حصر وفرز
ومحاسب (اجماليات ، نفقات ،
مطالبات ، منظم موازنة) .

٦. فني ب ، كاتب اجراءات وكادر
(شؤون الموظفين) محاسب اجور ،
مراقب تسليم ، كاتب حصر
وفرز ١٨

مدير دائرة
رئيس قسم

لاحقاً لكتابي رقم ١٠٥٢٩/٣/١ ،
تاريخ ١٩٨٧/١٢/١ .

أقرر اعتماد الاسس التالية لغايات توزيع
السكن الوظيفي على العاملين في هذه المؤسسة
(موظفين ومستخدمين) .

أولاً : تحتسب العلامات لغايات تحديد
صاحب الاولوية في السكن على النحو
التالي :-

أ) تحتسب علامة واحدة لكل ولد ولغاية
اربعة اولاد .

ب) تحتسب علامة واحدة لكل سنة من
سنوات الخدمة في المؤسسة .
(بما في ذلك الخدمة بالاجور اليومية
وبالعقود) وعلى أن تكون خدمة متصلة
أو يتخللها القطار لا يزيد عن عام ولرة
واحدة .

ج) الشهادات والمؤهلات العلمية :-

١. دكتوراة ١٥ علامة

٢. ماجستير أو طبيب ، ريان أعالي
البحار ١٢ علامة

٣. مهندس بحري أول ، مهندس ١١
علامة

٤. بكالوريوس أو ليسانس ، وضابط
بحري أول ومهندس بحري ثاني ١٠

٥. ضابط بحري ثاني ٩

هكذا من الأصل

| ردیف | تاریخ | شرح | مبلغ | تاریخ | شرح | مبلغ |
|------|------------|---------|------|------------|---------|------|
| 1 | 1390/01/01 | بابت... | ... | 1390/01/01 | بابت... | ... |
| 2 | 1390/01/02 | بابت... | ... | 1390/01/02 | بابت... | ... |
| 3 | 1390/01/03 | بابت... | ... | 1390/01/03 | بابت... | ... |
| 4 | 1390/01/04 | بابت... | ... | 1390/01/04 | بابت... | ... |
| 5 | 1390/01/05 | بابت... | ... | 1390/01/05 | بابت... | ... |
| 6 | 1390/01/06 | بابت... | ... | 1390/01/06 | بابت... | ... |
| 7 | 1390/01/07 | بابت... | ... | 1390/01/07 | بابت... | ... |
| 8 | 1390/01/08 | بابت... | ... | 1390/01/08 | بابت... | ... |
| 9 | 1390/01/09 | بابت... | ... | 1390/01/09 | بابت... | ... |
| 10 | 1390/01/10 | بابت... | ... | 1390/01/10 | بابت... | ... |
| 11 | 1390/01/11 | بابت... | ... | 1390/01/11 | بابت... | ... |
| 12 | 1390/01/12 | بابت... | ... | 1390/01/12 | بابت... | ... |
| 13 | 1390/01/13 | بابت... | ... | 1390/01/13 | بابت... | ... |
| 14 | 1390/01/14 | بابت... | ... | 1390/01/14 | بابت... | ... |
| 15 | 1390/01/15 | بابت... | ... | 1390/01/15 | بابت... | ... |
| 16 | 1390/01/16 | بابت... | ... | 1390/01/16 | بابت... | ... |
| 17 | 1390/01/17 | بابت... | ... | 1390/01/17 | بابت... | ... |
| 18 | 1390/01/18 | بابت... | ... | 1390/01/18 | بابت... | ... |
| 19 | 1390/01/19 | بابت... | ... | 1390/01/19 | بابت... | ... |
| 20 | 1390/01/20 | بابت... | ... | 1390/01/20 | بابت... | ... |
| 21 | 1390/01/21 | بابت... | ... | 1390/01/21 | بابت... | ... |
| 22 | 1390/01/22 | بابت... | ... | 1390/01/22 | بابت... | ... |
| 23 | 1390/01/23 | بابت... | ... | 1390/01/23 | بابت... | ... |
| 24 | 1390/01/24 | بابت... | ... | 1390/01/24 | بابت... | ... |
| 25 | 1390/01/25 | بابت... | ... | 1390/01/25 | بابت... | ... |
| 26 | 1390/01/26 | بابت... | ... | 1390/01/26 | بابت... | ... |
| 27 | 1390/01/27 | بابت... | ... | 1390/01/27 | بابت... | ... |
| 28 | 1390/01/28 | بابت... | ... | 1390/01/28 | بابت... | ... |
| 29 | 1390/01/29 | بابت... | ... | 1390/01/29 | بابت... | ... |
| 30 | 1390/01/30 | بابت... | ... | 1390/01/30 | بابت... | ... |
| 31 | 1390/01/31 | بابت... | ... | 1390/01/31 | بابت... | ... |
| 32 | 1390/02/01 | بابت... | ... | 1390/02/01 | بابت... | ... |
| 33 | 1390/02/02 | بابت... | ... | 1390/02/02 | بابت... | ... |
| 34 | 1390/02/03 | بابت... | ... | 1390/02/03 | بابت... | ... |
| 35 | 1390/02/04 | بابت... | ... | 1390/02/04 | بابت... | ... |
| 36 | 1390/02/05 | بابت... | ... | 1390/02/05 | بابت... | ... |
| 37 | 1390/02/06 | بابت... | ... | 1390/02/06 | بابت... | ... |
| 38 | 1390/02/07 | بابت... | ... | 1390/02/07 | بابت... | ... |
| 39 | 1390/02/08 | بابت... | ... | 1390/02/08 | بابت... | ... |
| 40 | 1390/02/09 | بابت... | ... | 1390/02/09 | بابت... | ... |
| 41 | 1390/02/10 | بابت... | ... | 1390/02/10 | بابت... | ... |
| 42 | 1390/02/11 | بابت... | ... | 1390/02/11 | بابت... | ... |
| 43 | 1390/02/12 | بابت... | ... | 1390/02/12 | بابت... | ... |
| 44 | 1390/02/13 | بابت... | ... | 1390/02/13 | بابت... | ... |
| 45 | 1390/02/14 | بابت... | ... | 1390/02/14 | بابت... | ... |
| 46 | 1390/02/15 | بابت... | ... | 1390/02/15 | بابت... | ... |
| 47 | 1390/02/16 | بابت... | ... | 1390/02/16 | بابت... | ... |
| 48 | 1390/02/17 | بابت... | ... | 1390/02/17 | بابت... | ... |
| 49 | 1390/02/18 | بابت... | ... | 1390/02/18 | بابت... | ... |
| 50 | 1390/02/19 | بابت... | ... | 1390/02/19 | بابت... | ... |
| 51 | 1390/02/20 | بابت... | ... | 1390/02/20 | بابت... | ... |
| 52 | 1390/02/21 | بابت... | ... | 1390/02/21 | بابت... | ... |
| 53 | 1390/02/22 | بابت... | ... | 1390/02/22 | بابت... | ... |
| 54 | 1390/02/23 | بابت... | ... | 1390/02/23 | بابت... | ... |
| 55 | 1390/02/24 | بابت... | ... | 1390/02/24 | بابت... | ... |
| 56 | 1390/02/25 | بابت... | ... | 1390/02/25 | بابت... | ... |
| 57 | 1390/02/26 | بابت... | ... | 1390/02/26 | بابت... | ... |
| 58 | 1390/02/27 | بابت... | ... | 1390/02/27 | بابت... | ... |
| 59 | 1390/02/28 | بابت... | ... | 1390/02/28 | بابت... | ... |
| 60 | 1390/02/29 | بابت... | ... | 1390/02/29 | بابت... | ... |
| 61 | 13 | | | | | |

نسخة الى جداري الاعمال :

أُنبِثْ لِعَالِيكُمْ قُصُورُهُ عَنْ الْبَحْثِ رَقْم

دایره

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية
عمانالرقم : ١٩ / ٢ / ١٥٩٢
التاريخ : ١١ / شباط / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

أشير إلى كتاب معاليكم رقم ١٦١٣ / ١٩ / ٢٤ تاريخ ١٩٩٥ / ١ / ١٠ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٢٠) تاريخ ١٩٩٥ / ١ / ٣ المقدم من سعادة النائب فوزي الرعيي المتعلق بقرار اللجنة المشكلة بموجب كتابي رقم ١٨ / ٣٣ / ١٧٨٨٦ تاريخ ١٩٩٣ / ١١ / ٦ للدراسة أوضاع شركة مصانع الزجاج الأردنية الإدارية والمالية .

أرجو أن ارفق طياً نسخة عن التقرير المشار اليه أعلاه والذي يظهر ما توصلت اليه اللجنة حسب طلب النائب المحترم علماً بأنه تم تحويل هذا التقرير الى عطفة النائب العام بموجب كتابي رقم ٢٢٠ / ٣٣ / ١٨ تاريخ ٥ / ١ / ١٩٩٥ الموجه منه نسخة لمعاليكم حيث تم تشكيل هيئة تحقيق برئاسة مدعي عام عمان بموجب كتاب معالي وزير العدل رقم ١ / ٢٠ / ٩١٥ تاريخ ١٩٩٥ / ١ / ٢٣ لهيئة التدقيق والتحقيق في أوضاع شركة مصانع الزجاج ، راجياً اعتبار ردي هذا إجابة على كتاب معاليكم المشار اليه أعلاه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

باسل جردانة
وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

إشارة الى كتابكم رقم ٣٣ / ١٨ / ١٧٨٨٦ تاريخ ١٩٩٣ / ١١ / ٦ بشأن تشكيل لجنة لدراسة اوضاع شركة مصانع الزجاج الاردنية ، فقد عقدت اللجنة المشكلة لذلك عدة اجتماعات خلال الفترة من ٣ / ١٩ / ١٩٩٤ الى ١٩٩٤ / ٨ / ٢٧ وقامت بجمع المعلومات والبيانات التي امكن الحصول عليها والتي على اساسها تم صياغة التقرير المرفق الذي يبين ملاحظاتنا على النواحي الادارية والمالية والفنية للسنوات التشغيلية من ١٩٨٤ - ١٩٩٣ والفترة ما قبل ذلك اثناء انشاء المصنع حيث ترى اللجنة ما يلي :

أولاً : النظر باعادة بناء شركة مصانع الزجاج الأردنية ادارياً ومالياً وفنياً .

ثانياً : النظر بتمهيد الجو العام لجميع وضمان الحد الأدنى للعكاليه المدفوعة .

ثالثاً : النظر في مسألة الادارات المتعاقبة والنسبة في ما آلت اليه الاوضاع الحالية للشركة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ابراهيم الحمد الدويدي (ديوان المحاسبة)

عبد الاله الروضان (المؤسسة الاردنية للاستثمار)

عبد قايش (وزارة المالية)

ايمان مهيار (ديوان المحاسبة)

لطفي العقرباوي (وزارة الصناعة والتجارة)

عبد المجيد شحادة (شركة الزجاج)

المهندس سميد علقم (ديوان المحاسبة)

المهندسة عيبر الحاج حسن (وزارة الصناعة والتجارة)

لجنة تاريخية :

تأسست شركة مصانع الزجاج الاردنية المساهمة المحدودة بتاريخ ١٩٧٤ / ٧ / ٢٣ برأس مال قدره مليون دينار اردني تم زيادته بالتدريج الى ٢٠ مليون دينار خلال عام ١٩٧٧ ، ثم الى ٥٠ مليون دينار خلال عام ١٩٨١ حيث قامت الحكومة بدفع ٣ مليون دينار واصبحت بذلك تساهم في رأس مال الشركة وفي عام ١٩٨٦ تم زيادة رأس المال الى ٩ مليون دينار ، وتبلغ مساهمة الحكومة بمثلة في المؤسسة الاردنية للاستثمار ب (٥٣٤٩٢٠٠) سهماً تشكل ما نسبته ٥٩٤٪ من اجمالي اسهم الشركة .

وقد تم اختيار مدينة معان مكاناً لإنشاء المصنع تنفيذاً لخطة التنمية الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ والتي كانت تهدف الى توزيع المشاريع الصناعية على عدة مناطق من المملكة وكذلك لتقرب المصنع من المواد الخام المتوفرة بكثرة في تلك المناطق ، وكانت غاية الشركة هي إنتاج الزجاج بأنواعه المختلفة ..

المصنع على طريقة "تسبرغ" وبطاقة إنتاجية

حدها الاعلى ٣٣ ألف طن سنوياً أي ما يعادل ٩٠ طناً يومياً .

في عام ١٩٧٦ تم التعاقد مع شركة BSN لتصميم وتنفيذ المصنع وهي شركة فرنسية تختص بمجال الاغذية وكان رئيس مجلس الادارة آنذاك السيد عصام بدير ، وعند دخول الحكومة كمساهم في الشركة اصبح رئيس مجلس الادارة السيد باسل جردانة وتم التعاقد مع شركة "سويكو" السويدية لتصميم المصنع .

بدأت اعمال انشاء المصنع الفعلية في نهاية عام ١٩٨٠ وانتهى منها في ٥ / ٢٥ / ١٩٨٤ حيث بلغت التكلفة الاجمالية للانشاء حوالي ١٥٨ مليون دينار اردني تم تغطيتها من رأس المال واستناد القرض والقروض والتسهيلات الممنوحة من بنك الاردن ، وعند بدأ التشغيل الفعلي في عام ١٩٨٤ كان رئيس مجلس الادارة الدكتور هاشم الدباس حيث تم الاستعانة بشركة بريطانية كانت تضم ٣٠ خبيراً ورغم حضور الخبراء فلم يكن هناك استعداد فعلي للتشغيل وحتى المواد الخام لم تكن متوفرة .

في شهر اذار من عام ١٩٨٥ انسحبت شركة التشغيل جلفريل واصبح الانتاج صفر واستقال رئيس مجلس الإدارة الدكتور هاشم الدباس واستلم مكانه السيد ابراهيم بدران حيث تم اعادة التعاقد مع الشركة البلجيكية "جلفريل" في شهر تشرين اول ١٩٨٥ لاعادة التشغيل وتم نقل الترام شركة BSN الى شركة جلفريل وعاد الانتاج طبيعياً في بداية عام ١٩٨٦ .

هذه من اصل

في منتصف عام ١٩٨٦ تسلم السيد فرحي عبيد رئاسة مجلس الإدارة ومديراً عاماً للشركة ، وتم رفع رأس المال وشطب الحسارة وتم الاتفاق مع شركة جلفريل لانتاج الزجاج الملون وعلى ادخالهم كشركاء (٢٥٠,٠٠٠ سهم).

في عام ١٩٨٩ بدأت للمشاكل المتعلقة بالتسويق والمشاكل الادارية والخلافات بين اعضاء مجلس الادارة من حيث تفرد رئيس المجلس بكافة القرارات المتعلقة بالشراء والبيع والتسويق ، وقد اخذت هذه القرارات المنفردة تزايداً وخاصة المتعلقة بالبيع وتحديد الاسعار والتعاقد مع الوكلاء في خارج الاردن مثل مصر ، فقد لوحظ ان هناك تفاوتاً في الاسعار من شخص لآخر ومن عميل لآخر في اوقات وازمان متقاربة .

وفي هذه الفترة كذلك تم تقديم عدة تقارير من مهندسي المصنع ومن الخبير الالماني توضح ضرورة وقف القرن لعمل الصيانة اللازمة وخصوصاً بعد تفاقم مشكلة الفقااعات الزجاجية التي كشف الاعطاء بسبب كتلة من الزلزال (٤ كغم) داخل القرن وان العمر الانتاجي للقرن قارب على الانتهاء .

المشاكل الادارية :

١- ضياع فترة طويلة امتدت لكثر من عشر سنوات بين تاريخ تأسيس الشركة وانتهاء اعمال البناء وبداية الانتاج التجريبي اضافة الى مصاريف ما قبل التأسيس والتي بلغت حوالي مليون دينار .

٢- لم تكن الشركة موفقة في اختيار التكنولوجيا الملائمة لعمل المصنع حيث اختارت طريقة بتسريغ والتي تعد من اقدم الطرق في صناعة الزجاج واعقدها في العالم .

٣- لم تكن الصورة واضحة لدى المسؤولين عن المصنع عن مدى تعقيد صناعة الزجاج ولا عن التكلفة الاجمالية لانشاء المصنع فقد بدأ المصنع برأس مال قدره مليون دينار واخذت التكلفة تتزايد حتى وصلت حوالي ١٦ مليون دينار ووصلت القروض التي سحبتها الشركة الى حوالي ٩ مليون دينار قبل بدء الانتاج مما اضطر الشركة الى اطفاء ٢٥ مليون دينار من الخسائر المتراكمة وزيادة رأس مال الشركة الى ٩ مليون دينار .

٤- لم تمر ادارة الشركة الاهتمام الكافي في تدرج وتوفير الكوادر اللازمة لتشغيل المصنع ، مما اضطرها الى الاعتماد الكلي على الخبراء الاجانب الذين كانوا على خلاف دائم معهم وانسحبوا من المصنع اكثر من مرة مما ادى الى تعثر العمل وتعثر الانتاج ، اضافة الى ذلك فان ادارة الشركة لم تبحث عن البدائل لتأمين قطع الغيار والمواد الأولية حتى تتمكن من توفيرها بصورة منتظمة وتتخلص من سهرة وتحكم شركة التشغيل .

٥- عدم موافقة ادارة الشركة على وقف القرن لتفريغه وعمل الصيانة اللازمة له مع ان العديد من التقارير كانت قد رفعت من قبل الخبراء الفنيين اوصت بضرورة وقف القرن لعمل الصيانة اللازمة له خصوصاً بعد ظهور

الفقااعات في الزجاج المنتج والتي تبين انها نتيجة القاء بعض الكتل المعدنية داخل القرن مما كلف الشركة الشيء الكثير فيما بعد .

٦- لم تتخذ الادارة اي خطوة جادة بتنوع انتاج الزجاج من البداية مثل العبوات الزجاجية ، الكريستال ، الاواني الزجاجية ... الخ ، على الرغم من ان هذه الصناعات هي من صلب عمل الشركة ، الا انها حولت انتاجها بعد فترة اجبارياً الى انتاج الزجاج الملون لعدم قدرتها على التخلص من موضوع الفقااعات الهوائية التي ظهرت في الزجاج الشفاف .

٧- كان يتم شراء المواد الخام من نفس الشركات ومنذ بداية تأسيس المصنع ومع انه كان يتم احالة عطاءات واستدراج عروض الا انه كان يتم غالباً الاحالة على نفس المتعهدين وبالنسبة للمشتريات الخارجية فكان يحصل نفس الشيء ايضاً حيث كان الشراء يتم باسعار مرتفعة مع انه كان يوجد مصادر بديلة للتوريد من دول اخرى وباسعار ارخص وهذا الامر كان يقرره رئيس مجلس الادارة شخصياً .

٨- لا توجد رقابة فاعلة على عمليات البيع ، فبعد دراسة عملية البيع واجراءاتها وجد أن اذون التسليم لا تحدد فيها الكمية ولا السعر ولا مقياس الزجاج المراد تسليمه ولوحظ كذلك ان السعر يختلف من شخص لآخر وان الكمية تحدد بحمولة سيارة او سيارتين الخ وليس بالاطن ، واذا تم وضع السعر فيكون احياناً للمزج احياناً للطن ، واحياناً يكون

السعر بالدولار واحياناً بالدينار ، ان الامور السابقة تبين بشكل لا يدعو للشك ان الرقابة على البيع معدومة وفيها مجال كبير للتلاعب .

٩- لا يوجد حساب تكاليف صحيح وبالشكل المناسب الذي يتلاءم مع مصنع بهذا الحجم فقد كانت عملية التسعير تتم بناءً على قرارات مجلس الادارة وحسب السعر السائد في السوق " كما كان يرد في تقارير المجلس ، حيث يتم احتساب الكلفة بعد البيع والانتاج ويتم الاحتساب على اساس الكلفة المدفوعة على الانتاج مقسومة على الوحدات المنتجة القابلة للبيع شهرياً ولا تدخل ضمن المعادلة الوحدات المكسرة مع انها جزء من البضاعة القابلة للبيع والتي كانت تسعر وتدخل ضمن بضاعة آخر المدة في ميزانيات الشركة .

١٠- عدم التفكير ومنذ البداية في موضوع الصناعة لحفظ الزجاج خاصة المعد للتصدير وعدم ادخال هذه العملية لتصبح جزءاً من مرافق المصنع بدلاً من اخالتها على متعهد حيث بدأت تكاليف الصندوق الواحد بسنة دنانير شاملاً الرسوم الجمركية على الخشب ووصلت الى ٢٦ ديناراً للصندوق غير شاملة للرسوم الجمركية للخشب .

١١- على الرغم من وجود مختبرات جيدة وكوادر مدربة الا ان السيطرة على النوعية لم تكن بدرجة عالية ، واحياناً كثيرة لا تتم عمليات الفحص والمراقبة لاسباب بسيطة منها على سبيل المثال عدم توفر مواد الفحص في المختبر .

هكذا من الأصل

المشاكل والعيوب الفنية :

١- لقد تم بناء المصنع على طريقة بتسبرغ والتي تعتبر من الطرق القديمة والمعقدة في انتاج الزجاج وبطاقة انتاجية حدها الاعلى ٣٣ ألف طن سنوياً أي ما يعادل ٩٠ طن يومياً وتركيب ثلاث ماكنات سحب عمودية بدلاً من السحب الاقي الذي يقلل من نسبة الكسر وقد ادى هذا الى ارتفاع في نسبة الكسر في الانتاج بحيث وصلت في بعض الاحيان الى اكثر من ٨٠٪ ، اضافة الى تدلي الجودة من حيث النقاوة وهشاشة المنتج وارتفاع تكاليف الانتاج في ضوء تدلي حجم الانتاج وارتفاع الصاري .

٢- كان مخططاً للمصنع ان يعمل لمدة تتراوح ما بين (٧-٩) سنوات وعلى مدار الاربعة والعشرين ساعة يومياً على ان يتوقف بعدها لاجراء صيانة للفرن بالكامل تقدر تكلفتها بحوالي (١٥٠-٢٠٥) مليون دينار ، ولكن بدلاً من تنفيذ هذا الامر المهم وتوقيف الفرن لغاية الصيانة الكاملة في اعرام ١٩٩١-١٩٩٣ ، تمت الادارة بتنفيذ صيانة للفرن دون توقفه كلف الشركة اكثر من ٢٠٠ ألف دينار دون فائدة .

٣- تبين ان هناك عيوباً اساسية في التصميم والتنفيذ حيث جرى تغيير في تصميم ومواقع التنفيذ لكل من مخازن الوقود وخزان الغاز والمدخنة ونظام التهوية كلفت الشركة اكثر من ٢ مليون دينار ، كذلك فان بعض المعدات هي من النوع القديم والذي لم يعد

مستعملاً ، اضافة الى نقص وغياب عدد من الاجهزة الخاصة بالقياس والتحكم والمراقبة ، كذلك وجود العديد من المشاكل الخاصة بالتنفيذ والتي ادت الى خلافات كبيرة بين الشركة والشركات المنفذة ومن الامثلة على ذلك انسحاب شركة جلفريل من الموقع في نهاية عام ١٩٨٤ وتوقفها عن تزويد المصنع بقطع الغيار ، وكذلك خلاف الشركة مع المقاول الرئيسي شركة تروكون حول نظام التهوية .

٤- ومن المشاكل الفنية الاخرى المتعلقة بالتصميم ، كبر حجم الفرن وارتفاعه الزائد عن الارض حيث انه يستوعب حوال الف طن من الزجاج المصهور ويمكن تركيب ٦ ماكنات سحب عليه بدلاً من ثلاث مما ادى الى زيادة في هدر الطاقة وبشكل مستمر ، ومن المشاكل الاخرى كذلك درجة ميلان الفرن خاصة عند نقاط السحب مما سبب في استمرار زيادة تكسير الزجاج .

٥- عدم الاهتمام بعمل الصيانة اللازمة للمصنع والفرن خاصة ومثال على ذلك توقف ماكينة السحب الثالثة لفترات طويلة نظراً لعدم توفر قطع الغيار لتج عنه تهلور الزجاج وتحمججه في البئر الزجاجي مقابل الماكينة مما انعكس سلباً على نوعية الزجاج المنتج .

النواحي المالية :

١- من الجدول المرفق رقم (٤) لوحظ ان هناك تناقضاً كبيراً ما بين المواد المستخدمة او الداخلة في الانتاج والمواد المنتجة حيث تتراوح

هذه النسبة ما بين ٧٧٪ عام ١٩٨٧ الى ٣٤٪ عام ١٩٩١ ، مما يدل على ان هناك خلل ما اما في كمية المواد المنتجة او في كمية المواد المستخدمة خصوصاً اذا علمنا ان كميات الانتاج كانت تختلف ما بين تقرير مجلس الادارة وتقرير مهندسي المصنع وتقرير قسم التسويق .

٢- من الجدول رقم (٥) يلاحظ التذبذب الواضح في تكلفة الطن الواحد المنتج ما بين اعرام ١٩٨٥ - ١٩٩٣ ويعود السبب في ذلك الى الاختلاف الكبير في اسعار شراء المواد الخام والتي يمكن ملاحظتها في الجدول رقم (٦) الذي يقارن ما بين اسعار المواد الخام خلال الاعوام السابقة .

٣- من دراسة بعض الملفات الخاصة ببراسلات الشركة وجدت بعض الكتب المرسلة للشركة من بعض التجار تعرض على الشركة تصدير زجاج الى العراق على ان تقوم شركة الزجاج بتأمين موافقة وزارة المالية على ذلك مقابل دفع مبالغ معينة الى هؤلاء التجار ويلاحظ على هذه الكتب الثلاث " مرفق صورة عنها " انها بنفس الصيغة تماماً وبنفس التاريخ الا الاختلاف في السعر ويلاحظ ان الشركات الثلاث تملك نفس صندوق البريد وشركتين تملكان نفس رقم الهاتف مما يدل على انها شركة واحدة بعدة اسماء ، وقد قامت شركة الزجاج بالتعاقد مع مقدم اقل الاسعار

وتأمين موافقة وزارة المالية والسماح بتصدير ٥٠٠ طن من الزجاج .

٤- الانتاج والمبيعات :- لدى دراسة التاج ومبيعات الشركة للاعرام ١٩٨٤ - ١٩٩٣ وجدت الملاحظات التالية :

(أ) لم نستطع الحصول على كافة تقارير قسم التسويق وخاصة السنوات ٨٥ ، ٩٢ ، .. المتعلقة بالانتاج والمبيعات .

(ب) لا توجد ملفات منظمة ولم تتمكن من الحصول على التقارير والتلكسات المتعلقة بالانتاج والتي كانت ترسل يومياً من المصنع الى الشركة واكثر هذه الملفات ناقصة وغير مكتملة وغير مرتبة مع انها لسنوات قريبة مثل عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ .

(ج) من الجدول التالي يلاحظ ان الانتاج من عام ١٩٨٤ حتى توقف المصنع عن الانتاج بلغ (١٠١٥٨٧) طناً حسب تقارير مجلس الادارة وبلغ (١٠٩١٤٢) طناً حسب تقارير مهندسي المصنع وبلغ (١٠٧٣٩) طناً حسب تقارير قسم التسويق مع ملاحظة انه تم تقدير انتاج السنوات ٨٤، ٨٥، ٩١، ٩٣ لتقارير قسم التسويق حسب ما وردت في تقارير مجلس الادارة لعدم امكانية الحصول على هذه التقارير :

هكذا على الأقل

| السنة | حسب تقارير مجلس الإدارة | حسب تقارير مهندسي المصنع | حسب تقارير قسم التسويق |
|---------|-------------------------|--------------------------|------------------------|
| ١٩٨٤ | ٤٣٥٠ | ٤٥٤٠ | ٤٥٤٠ |
| ١٩٨٥ | ٤١٧١ | ٧٦٧٦ | ٧٦٧٦ |
| ١٩٨٦ | ١٢٧٨٠ | ١٤١٤٩ | ١٢٧٨٠ |
| ١٩٨٧ | ١٧٦٧٧ | ١٧٦٧٠ | ١٧٦٧٧ |
| ١٩٨٨ | ١٧٢٣٥ | ١٧٣٨ | ١٧٢٤٠ |
| ١٩٨٩ | ١٥٤٩١ | ١٦٤٤٢٥ | ١٦٤٤٠ |
| ١٩٩٠ | ٩٣٩٢ | ١٠٣١٣ | ١٠٢٢٨٧ |
| ١٩٩١ | ٥٠٠٦ | ٤٩٩٩ | ٥٠٠٦ |
| ١٩٩٢ | ١٠٨٠١ | ١١٤٤٨ | ١١٤٠٩ |
| ١٩٩٣ | ٤٦٨٤ | ٤٦٨٤ | ٤٦٨٤ |
| المجموع | ١٠١٥٨٧ | ١٠٩١٤٢ | ١٠٧٧٣٩ |

تم تقدير الناتج السنة من واقع تقارير مهندسي المصنع لعدم صدور تقرير عام ١٩٩٣

(د) ومن الجدول التالي يلاحظ ان المبيعات من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٣ بلغت (٧٧٢٩٦) طناً حسب تقارير مجلس الإدارة ومهندسي المصنع وبلغت (٧٨٧٥١) طناً حسب تقارير قسم

التسويق وتم تقدير مبيعات عامي ١٩٨٥ و١٩٩٣ لقسم التسويق حسب ما وردت في تقارير مجلس الإدارة لعدم امكانية الحصول على هذه التقارير :

(هـ) مما سبق يلاحظ ان هناك فروقات واضحة ما بين التقارير بالنسبة الى الانتاج فان الفرق ما بين تقارير مجلس الإدارة وتقارير قسم التسويق حوالي (٦١٥٢) طناً ولو فرضنا ان السعر الوسطي للطن الواحد ٢٥٠ ديناراً اي هناك فرق قدره (١٥٣٨) مليون دينار ، وهناك فرق ما بين تقارير مهندسي المصنع وتقارير مجلس الإدارة (٧٥٥٥) طناً تعادل قيمتها حوالي (١٨٨٨) مليون دينار .

(و) اما بالنسبة للمبيعات فان الفرق ما بين تقارير مجلس الإدارة وتقارير قسم التسويق (١٤٥٥) طناً وتعادل قيمتها (٣٦٣٧٥٠) دينار تقريباً .

| السنة | حسب تقارير مجلس الإدارة | حسب تقارير مهندسي المصنع | حسب تقارير قسم التسويق |
|---------|-------------------------|--------------------------|------------------------|
| ١٩٨٤ | ٤١٧١ | ٤١٧١ | ٤١٧١ |
| ١٩٨٥ | ٧٨٠٤ | ٧٨٠٤ | ٧٨٠٤ |
| ١٩٨٦ | ١١٨٠٣ | ١١٨٠٣ | ١١٨٠٣ |
| ١٩٨٧ | ١٢٧٠٥ | ١٢٧٠٥ | ١٢٧٣١ |
| ١٩٨٨ | ١٣٣٧٢ | ١٣٣٧٢ | ١٣٣٧٢ |
| ١٩٨٩ | ٩٣٤٥ | ٩٣٤٥ | ٩٣٦١ |
| ١٩٩٠ | ٤٤٧٠ | ٤٤٧٠ | ٤٤٨٥ |
| ١٩٩١ | ٨٠٨٤ | ٨٠٨٤ | ٨٠٧٧ |
| ١٩٩٢ | ٥٥٤٢ | ٥٥٤٢ | ٥٥٤٢ |
| المجموع | ٧٧٢٩٦ | ٧٧٢٩٦ | ٧٨٧٥١ |

تم تقدير مبيعات السنة من واقع تقارير مهندسي المصنع لعدم صدور تقارير لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ .

(ز) عند مقارنة الانتاج مع المبيعات حسب ما ورد في تقارير مجلس الإدارة نجد ان الانتاج خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٢ بلغ (٩٦٩٠٣) طناً وبلغت المبيعات (٧١٧٥٤) طناً لنفس الفترة ، والفرق ما بين الانتاج والمبيعات (٢٥١٤٩) طناً بطرح منها بضاعة آخر المدة والتي تعادل (٣٣٩٧) طناً حسب ما وردت في ميزانية الشركة لعام ١٩٩٢ يبقى هناك عجز يساوي (٢١٧٥٢) طناً بقيمة تقريبية (٥) مليون دينار على اساس سعر الطن الواحد ٢٥٠ دينار .

(ح) لو تم احتساب ما سبق على اساس تقارير قسم التسويق لوجدنا ان الانتاج من عام

هكذا من الصعب

١٩٨٤ حتى ١٩٩٢ بلغ (١٠٣٠٤٩) طناً والمبيعات (٧٣٢٠٩) طناً بفرق قدره (٢٩٨٤٠) طناً ، بطرح منها بضاعة آخر المدة والتي تعادل (٣٣٩٧) طناً يبقى هناك عجز يساوي (٢٦٤٤٣) بقيمة (٦٠٦) مليون دينار على اساس سعر الطن الواحد ٢٥٠ دينار .

(ط) ان ما سبق ذكره من تحليل للمبيعات والانتاج هو من واقع الارقام التي امكن الحصول عليها والتي يمكن ان تكون غير دقيقة استناداً الى عدم وجود نظام رقابي ومحاسبي جيد يمكن الاعتماد عليه ، وعدم وجود نظام تكاليف يمكن الرجوع اليه والتحقق من كميات المواد الداخلة في الانتاج وبالتالي البضاعة الجاهزة او الناتجة عن عملية التصنيع .

٥- المركز المالي للشركة :

لدى دراسة ميزانيات الشركة للاعوام ٨٤-٩٣ والتي تم الحصول عليها مدققة من قبل المدقق الخارجي ما عدا عامي ٩٣ و٩٢ حيث لم تصدر الميزانية النهائية المصدقة رسمياً من قبل المدقق الخارجي لغاية الآن ، علماً بأن مكتب التدقيق الذي قام بالتدقيق على الشركة منذ تأسيسها ولغاية ١٩٨٩/١٢/٣١ هو مكتب سابا وشركاهم ثم مكتب دجاني وعلاء الدين وشركاهم منذ ١٩٩٠/١/١ ولغاية الآن .

وعند الاطلاع على الميزانية جدول ، او الجدول التدهور الواضح في مركز الشركة المالي فقد بلغت الخسائر التراكمية والمهدورة

(١٦٠٩) مليون دينار تشكل ١٧٨٪ من رأس مال الشركة ، ويلاحظ ايضاً ان الشركة لا تتوفر لها السيولة اللازمة فهي تعتمد حالياً القروض المكفولة من الحكومة لمواجهة مصاريفها اليومية والشهرية الثابتة رغم توقف المصنع ، وتمتلك الشركة اسهماً قيمتها (١٠٣١٢٦) دينار في احدى الشركات ذات الوضع المالي المتدهور ايضاً ، اضيف الى ما سبق فان موجودات الشركة الثابتة والمقدرة حسب الميزانية بـ (٧٠٣) مليون دينار هو مبلغ مبالغ فيه لان المصنع الان متوقف عن العمل ويحتاج الى مبالغ كبيرة لاعادة تشغيله وصيانتة وهو كذلك من النوع القديم الذي لو اعيد تقديره حالياً لكنت قيمته اقل من ذلك بكثير .

اما بالنسبة الى جانب المطلوبات من الميزانية فنلاحظ ان على الشركة قروضاً ومطلوبات متناولة مستحقة او تستحق خلال عام بلغت قيمتها في نهاية عام ١٩٩٣ حوالي (١٢) مليون دينار وهناك مطلوبات طويلة الأمد تبلغ قيمتها (٤٥) مليون دينار ايضاً .

ومن الجدول رقم ٣ " قائمة الارباح والخسائر " يلاحظ ان الشركة تحقق خسائر متتالية كل عام وهي آخذة في التصاعد ، فقد حققت عام ١٩٩٣ (٣٠٨) مليون دينار خسائر وسوف يستمر هذا السيل من الأموال المهدورة على هذه الطريقة في الأعوام القادمة ما لم تتوفر الطريقة الناجمة في علاج وضع الشركة الحالي ووضع الحلول المناسبة في اسرع وقت ممكن .

تحفظ مندوب وزارة المالية في لجنة دراسة اوضاع شركة الزجاج

ان هذا التحفظ يعتبر جزء من قرار اللجنة ويقرأ كلما دعت الحاجة لقراءة قرار اللجنة .

بالرغم من قناعتي وموافقتي على الطريقة التي اتبعت في دراسة الموضوع ، الا انني اختلف مع اللجنة الموقرة بأسلوب كتابة التقرير ، وبالتالي بالنتيجة التي توصلت اليها اللجنة .

الدراسة

حيث تم دراسة الملفات والوثائق تبين ما يلي :

أولاً : تأسست الشركة في ١٩٧٤/٧/٢٣ برأسمال قدره مليون دينار اردني الى ان ارتفع سنة ١٩٨١ الى (٥) خمسة مليون دينار .

ثانياً : تم اختيار مدينة معان مكاناً لإنشاء المصنع تنفيذاً لخطة التنمية الاولى ٧٩/٨٠ والتي كانت تهدف الى توزيع المشاريع الصناعية على مناطق المملكة ولتقرب الموقع من المواد الأولية والمواد الخام المتوفرة في المنطقة وبكثرة .

ثالثاً : ببناءات اعمال انشاء المصنع في نهاية ١٩٨٠ .

رابعاً : انتهت اعمال الانشاء وبدأ التشغيل في ١٩٨٤/٥/٢٥ ، واتج المصنع في سنة

١٩٨٤ (٤٣٥٠) طن وبمواصفات جيدة جداً ، وصدر قرار حماية اخلاقية لانتاج المصنع .

خامساً : استمر الانتاج وتعددت اصناف الانتاج باضافة الزجاج الملون ، وتطورت اساليب التخزين والشحن من خلال نظام الصندوق وتطورت اساليب الانتاج بالمكنة من الطريقة المأمودة الى الطريقة الاقفية ومن جهاز السحب الوحيد الى ثلاثة اجهزة .

سادساً : أ - بلغت كميات الزجاج المنتج منذ بداية الانتاج وحتى توقف الانتاج سنة ١٩٩٣ (١٠٩١٤٢) طن بموجب تقارير مهندسي الانتاج بالمصنع . بلغت احدى انتاجية المصنع في سنة ١٩٨٩ بواقع (١٣٣٧٢) طن ، وبلغ معدل انتاج المصنع السنوي (١٠٠٠٠) طن باستثناء سنة الانتاج الاولى (١٩٨٤) وسنة التوقف عن الانتاج (١٩٩٣) .

ب- اسواق الشركة :-

- ١- السوق المحلي .
- ٢- السوق المصري
- ٣- السوق العراقي
- ٤- السوق السوري
- ٥- السوق السعودي .

سابعاً : تعاقب على رئاسة مجلس الادارة المدير العام في الشركة كل من :-

- ١- السيد عصام بدير .
- ٢- معالي السيد باسل جزالة .

هذه هي الاصل

والتحديث بالاجهزة الصناعية والتنوع في الانتاج .

عاشراً : صدر العديد من الدراسات عن الشركة واوضاعها ومنها :-

١- تقرير شركة سابا سنة ١٩٨٥ ،

٢- تقرير بنك الائتماء الصناعي .

٣- تقرير معهد الادارة العامة .

٤- تقرير من شركة مصانع الزجاج .

٥- تقرير من الخبراء الالمان .

• اضافة الى تقرير معالي وزير المالية في

١٩٩٢/٨/١٨ وتقرير معالي وزير

الصناعة في ١٩٩٢/٧/٢٩ .

الخلاصة :-

كما تقدم يتبين ان المصنع هو مشروع تنموي وافر من لجنة الخطة التنموية نوعاً وموقفاً واستثماراً واستغلالاً للمواد الأولية وتشغيلةً للايدي العاملة وتنمية اقتصادية بالمنطقة وتطويراً وتأهيلاً بشرياً ، وانتج للمصنع واستمر بالانتاج طيلة فترة التشغيل بالرغم من المعاناة التي اكدتها الدراسات التي جرت على المصنع من :-

١- افتقار بتأهيل وتطوير الايدي العاملة المحلية .

٢- الاعتماد فنياً منذ بدء الانشاء وتاريخه على الكوادر والهياكل الأجنبية دون العمل على خلق الكوادر والبدائل من القوى البشرية المحلية .

٣- معالي السيد هاشم الدباس .

٤- عطوفة السيد ابراهيم بدران .

٥- معالي السيد فرحي عبيد .

٦- عطوفة السيد عبد الدائم .

ثامناً : تعاقب على الشركة عدداً من شركات الخبرة والادارة والانتاج ومنها :-

١- شركة BSN الفرنسية .

٢- شركة سويكو السويدية .

٣- الشركة الانجليزية .

٤- شركة جنفريل البلجيكية .

تاسعاً : ومنذ بدء الانشاء والشركة تعاني من :-

١- ضعف بل فقدان الخبرات الفنية المحلية وعدم التحرك لتأهيل المحليين لملئ هذا العمل الفني .

٢- معاناة سيولات نقدية متلاحقة مما اوقعها في الديون واربكها مالياً .

٣- هناك قصور وتسبب في مرافق الشركة المختلفة في كل من :-

١- الادارة المالية . ٢- ادارة القوى البشرية والتشغيل

٣- ادارة المشتريات . ٤- ادارة المبيعات

٥- ادارة التخزين . ٦- أسس التسويق .

٧- محاسبة التكاليف والتسويق .

٨- ادارة التطوير الفني .

٦ - وضع اسس ثابتة وتنظيم واجبات ومسؤوليات اعضاء مجالس الادارة او ممثلي الحكومة وربطهم وتقاريرهم من متخصص الادارة والاقتصاد والمال على ان يكون ممثلاً في احد البنوك المحلية بالاضافة الى البنك المركزي .

مندوب وزارة المالية

عبد الهاس قاليش

معالي رئيس المجلس : السيد فواز

الرعي .

السيد فواز الرعي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،

السادة الزملاء المحترمين ،،،

أتقدم بجزيل الشكر لمعالي وزير المالية على رده علي سؤالي المتعلق بقضية مصانع الزجاج الأردنية ، حيث اطلعت على التقرير المبد من لجنة فنية ، وادارية ، ومالية ، للأحاطة بكامل ظروف هذا المصنع الوطني ، كما اطلعت على تقرير الأستاذ الفاضل محامي الشركة في ١٩٩٣/١١/١٣ ، والموجه الى رئيس لجنة ادارة المصنع ،،،

والذي لم يرد في رد معالي وزير المالية ، رغم أنه مرجود لدى ملفات القضية في وزارة الصناعة والتجارة .

- ويا لها من صدمة لكل جريح على مصلحة هذا الوطن الذي يحتاج الى الأوفياء

٣- هناك تنصيب في معظم مرافق المصنع البشرية من ادارة وتسويق وبيع وشراء وتخزين وتسعير وتصدير واستيراد .

٤- عدم وجود دراسات وابحاث خاصة بالمصنع لتطوير وتنوع الانتاج وتحسين الاداء وتطوير وتأهيل العاملين .

٥- هناك ازمات مالية وصعوبات في السيولات النقدية نتيجة التسبب اعلاه .

وجميعها معانات بشرية او بقرار بشري وليست متعلقة بالمادة وتسويقها وانتاجها او بالمصنع وقدرته وكفاءته .

• التوصية :-

وبناء على ما ورد اعلاه فإني اوصي :-

١- العمل على تشغيل المصنع .

٢- العمل على تنوع انتاج المصنع .

٣- العمل على وضع اسس " انظمة " لكامل مرافق وادارات المصنع .

٤- العمل على تفعيل جهاز الرقابة المالية والادارية والقانونية من خلال مدقق الحسابات والمستشار القانوني .

٥- وضع اسس ثابتة لادارة وتحديد مسؤوليات وواجبات مدراء الشركات رؤساء مجالس الادارة وتشكيل لجنة دائمة محلياً كأن تكون ادارة المشاريع المشتركة فيها ممثل عن القطاع المصنعي الخاص والبنك المركزي .

هكذا من الأصل

المخلصين وخاصة في مثل هذه الظروف الصعبة التي أصبحت منعطفاً في تاريخ الأردن للحفاظ على استمراره .

- السيد الرئيس - السادة الزملاء -

- تشير التقارير المقدمة بشكل واضح الى نية التلاعب منذ البداية ومن تاريخ التأسيس بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٣ ، وحتى تحويل القضية للنائب العام بتاريخ ١٩٩٥/١/١٥ .

أولاً - لا يقل أن تستمر فترة الانشاء لمصنع الزجاج مدة عشر سنوات ، وتاريخ التأسيس وحتى بداية الانتاج .

ثانياً - ماذا يعني انسحاب الشركات المشرفة والاجنية ، من مصنع الزجاج والتي أدت الى تراجع الانتاج الى الصفر كما جاء في تقرير اللجنة .

ثالثاً - ماذا يعني شطب الخسارة من خلال رفع رأس مال الشركة وادخال الشركة الأجنبية كشركاء في هذا للمصنع الوطني بحجم مقداره (٢٥٠) ألف سهم بدلاً من البحث والتحري الصادق والمخلص للوقوف على الأسباب الحقيقية للخسارة ومعالجتها .

رابعاً - من يحاسب الشخصية والفردية في قرارات بنظمها وبحكمها القانون والتعليمات والنظام في أمور البيع والشراء وكأنها مزرعة خاصة لا علاقة لهذا المشروع بالوطن ومقدراته ، حيث أدت هذه الفردية الى التصبغ في اتخاذ القرارات الموحدة والسليمة التي يحكمها النظام الخاص بالشركة ، وهذا ما

هو ملاحظ من تقرير اللجنة في فروقات الأسعار والتعاقد مع الوكلاء في الخارج وعلى المراج .

خامساً - من المسؤول عن اختيار تكنولوجيا على عليها الزمن غير المصالح الفردية ، والتطاول على المال العام ، حيث تم بناء المصنع على طريقة قديمة ومعقدة في انتاج الزجاج أمام التقدم العلمي والمؤهل في هذه الصناعة ؟ أين الفريق الوطني الذي خطط ودرس هكذا مشروع ؟ أين الدراسات الأولية والجدوى الاقتصادية والتصاميم الفنية ، والعروض الدولية المقدمة حسب متطلبات الانتاج المتطور كما هو معمول به في مصانع مشابهة ومنافسة ؟

سادساً - حسب ما جاء في التقرير ، فإني أتساءل عن مصير التناقض الكبير ما بين المواد المستخدمة أو الداخلة في الانتاج والمواد المنتجة والتي بلغت نسبة التفاوت ما بين (٧٧٪) عام ١٩٨٧ ونزلت الى ٣٤٪ عام ١٩٩١ ؟

من المسؤول ؟

وأين ذهب ؟

ولمصلحة من ... ؟

سابعاً - ماذا يعني عروض ثلاثة شركات لتصدير الزجاج لدولة عربية شقيقة مجاورة تحمل نفس رقم الهاتف ورقم صندوق البريد ، وتختلف في الأسعار ، ، ، ألا يدل ذلك على أنها شركة واحدة ؟ وأن الأمر تحايل على المال العام ؟

التراكم والمدة وبالبالغة (ستة عشر) مليوناً من الدنانير .

وكيف تم حصر هذه الخسارة في غياب القيود المحاسبية ؟

كيف للحكومة أن تكفل القروض المقدمة للشركة رغم الخسائر التراكمية ، دون رقيب أو تدقيق على قيود الشركة ؟

خامس عشر - لماذا تم تغيب المستشار القانوني للشركة في معظم تعاقدات الشركة وتصرفاتها الادارية والقانونية ... ؟

سادس عشر - المستشار القانوني للشركة في تقريره « البند العاشر » يعتقد جازماً أن قضية أحد التجار وبذلك الرافدين والبنك المركزي ومصنع الزجاج قضية بها تواطؤ كبير ، والاهمال الجسيم من الادارة بعدم المطالبة بمبلغ (٣٨٠ ألف دولار) وتحصيله الا اذا هناك قصد .

وسوف أودع تقرير المستشار القانوني لدى الأمانة العامة ليطلع عليه الزملاء الأفاضل .

السيد الرئيس ،،،

السادة الزملاء النواب ،،،

- لا أعرف بعد هذه الحقائق ماذا

أقول ، وكيف ستصنع وطناً يواجه استحقاقات هذه المرحلة الخطرة الا اذا ظهرنا بيد من حديد على يد كل من تساوره نفسه التلاعب في مقدرات هذا الوطن وخيانة الأمانة .

والسلام عليكم

لماذا لم تتعامل شركة مصانع الزجاج الأردنية مباشرة مع الجهات المعنية في الدول العربية الشقيقة ؟

ثامناً - أين ولماذا اختفت تقارير قسم التسويق المتعلقة بالانتاج والمبيعات وخاصة للسنوات ١٩٩٢/١٩٨٥ .

تاسعاً - لماذا لم يتم الحصول على تقارير الانتاج للأعوام ١٩٨٤/١٩٨٥/١٩٩١ ؟

عاشراً - أين اختفت التقارير المشار اليها ؟

حادي عشر - ما هو السر وراء الاختلاف في تقارير الانتاج للأعوام ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٣ ، ما بين تقارير كل من مجلس الادارة ، مهندسي المصنع ، وقسم التسويق ؟

ثاني عشر - من المسؤول عن الفرق الضائع ما بين الانتاج والمبيعات والبالغ مقداره خمسة ملايين وأربعمائة ألف دينار ، حسب التقرير الوارد ؟

أين ذهب هذا الرقم الكبير ؟

هل ساهم في دعم الليزالية وتغطية الدين ؟

ثلاثة عشر - لماذا تغيب النظام الرقابي ، والمحاسبي ، وغياب نظام التكاليف المحاسبية حتى ترك الأمور للأهواء الشخصية والتصرف الفردي حسب النوايا البهيمية .

رابع عشر - من المسؤول عن الخسائر

هكذا من الأصل

« وهذه هي الوثيقة التي اودعها السيد
فواز الرعي بناءً على طلبه »

التاريخ : ١٣ / ١١ / ١٩٩٣

السادة مصانع الزجاج الأردنية

عناية : عطوفة رئيس لجنة الادارة .

تحية واحتراماً وبعد

بناءً على طلبكم الشفوي بأن أقدم
بقرار حول ما أرفقه عن واضاح الشركة ،
أرجو أن أبدي ما يلي :

أولاً : تعلمون انني كمستشار قانوني
ومحام للشركة لا اعلم ولا اعرف عن أمور
الشركة الا ما تحوله لي الشركة او تطلبه مني
القيام به ولقد كنت حريصاً على الحضور الى
مكاتب الشركة كلما طلب مني ذلك ولأبسط
الأشياء الا انني لم اكن افرض نفسي على
الادارة بالتواجد معها الا اذا طلبوا هم ذلك .

ثانياً : منذ تعييني مستشاراً قانونياً لشركة
بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١ وحتى الآن فقد تقلبت
ادارات مختلفة على الشركة وكان لكل منها
أسلوبها في الادارة والتعامل مع المستشار
القانوني والأمور القانونية ، فحتى نهاية عام
١٩٨٥ فقد كانت الادارات تشركني وبشكل
فعال بكافة العقود والاتفاقيات وخاصة مع
الشركات الأجنبية التي أنشأت المشروع وكنا
نعمل سوياً الادارة والمستشارين وأنا ليلاً ونهاراً
في سبيل الحصول على أفضل شروط
ومواصفات ، وكان الجهد الذي أقدمه
للشركة لا يتناسب مع ما يتحمل لي من

أتعاب (٦٠٠ دينار سنوي) ولكنني كنت
أقوم بجميع ما يطلب مني وأقدم كل ما
استطيعه عن طيب خاطر بل كنت سعيداً
بذلك .

ثالثاً : منذ عام ١٩٨٧ تقريباً لم يكن يطلب
مني مثلاً كان يطلب بالسابق وفي البداية ()
بداية هذه المرحلة) كنت استشار بعض الأمور
شفوي وكنت أجب شفوي وبعض الأحيان
خطياً على الأسئلة الشفوية ثم بدأت أطلب من
الادارة أن تسألني خطياً وإن ترسل لي كالة ما
اطلبه منهم خطياً وكان يصليني دوماً رسائل
بالفاكس باستثناء الأوراق الواردة من المحكمة
للشركة فلقد كنت اطلب تزويدي بأصل
المعاملة .

رابعاً : لم أستشر ولم يطلب مني رأي
بكافة عقود بيع الزجاج لا مع الشركات
الأردنية ولا مع مصر ولا مع سوريا ولا مع
العراق .

خامساً : لم أستشر ولم يطلب مني رأي
بكافة القروض مع البنوك باستثناء القرض
الأخير من بنك الاسكان لأن البنك طلب اقرار
مني خطياً بصفتي مستشاراً قانونياً للشركة .

سادساً : لقد طلبت مني الادارة
للشاركة في المفاوضات مع شركة كارينا
خلال شهر ٩٣/٨/ ولقد قمت بذلك من
خلال عدة اجتماعات وشاركت في صياغة
الاتفاقية معهم .

سابعاً : لقد تبينت القضية للمقامة ضد
الشركة من قبل بنك الأردن وشاركت باكثر

من اجتماع مع مدير البنك ومحامي البنك في
محاولة لاقتناعهم بتجميد القضية ورفع الحجز .

ثامناً : هناك اربع قضايا عمالية موجودة
في المحكمة وامثل الشركة في هذه القضايا ولقد
اقيمت هذه القضايا بشهر ٩٣/٨ .

تاسعاً : بناءً على طلب الشركة فقد
وجهت النداءً عدلياً الى السيد سالم البرم الذي
انكر العلاقة مع الشركة في البداية ثم جرى
مفاوضات مع الادارة وطلب اجراء محاسبة
واسناد المسؤولية الى تاجر عراقي وقام هذا
الشخص بتوجيه جواب على الانذار العدلي الى
الشركة مباشرة . علماً بأنني لا اعرف شيئاً عن
العقد وكيف ومتى تم وما هي شروطه ؟

عاشراً : لقد طلب مني رئيس المجلس
الحضور الى الشركة للباحث مع موضوع احد
التجار وفعلاً حضرت للشركة بنفس اليوم
وسمعت منه موضوع سامح البسطامي
والمشكلة مع بنك الرفادين والبنك المركزي
والقضية التي أقامها شخص آخر ضد سامح
وصدور قرار من محكمة البداية ضد سامح
كما أبلغني انه لم يبق سوى يومان لاستئناف
القرار ولقد طلبت سامح البسطامي الى الجلسة
بنفس اليوم ولقد عرضت عليه أن يعطيني وكالة
لأقوم باستئناف القرار وأبلغته انني سأقوم بذلك
وبدون اتعاب الا أنه رفض إعطائي وكالة ووعده
بتكليف محاميه لاستئناف القرار الا أن ذلك لم
يحدث وأصبح قرار المحكمة نهائياً .

وانني اعتقد جازماً أن هذه القضية بها
تواطؤ كبير ولها أعمال جسيم من الادارة لأنني
لا اصدق أن شركة مصانع الزجاج التي لا

تملك رواتب موظفيها تغفل او تهمل تحصيل
٣٨٠ ألف دولار الا اذا كان هناك قصد واذا
كان هناك حسن نية فان ذلك يعتبر اهمال
واهمال واهمال جسيم ولا ادري ولا أجد
تفسيراً لماذا لم ابلغ عن هذه القضية بوقت
مبكر ؟

حادي عشر : لقد استشرت باتفاقية
توريد صودا اسن مع شركة روسية خلال شهر
٩٣/١٠ وكان هناك شخص أردني أسمه
مصطفى السيد كوكيل عن الشركة الروسية
ولقد اعترضت على الاتفاقية وطلبت عرضها
على مجلس الادارة لأن الاتفاقية تنص على
سعرين بالإضافة الى ان الكيل طلب دفع مقدم
التمن له شخصياً بصفته وكيلاً للشركة
(صورة الاتفاقية لدي) .

ثاني عشر : هناك عدة قضايا أخرى
أعمل بها كوكيل عن الشركة .

ثالث عشر : لقد تسلمت منكم النداء
من مؤسسة الاسكان موجه للشركة بتاريخ
٩٣/٩/٢٧ كما اطلعتموني على تبليغ صادر
للشركة من محكمة دمشق وهاتين المعاملتين لا
اعرف عنهما شيئاً .

رابع عشر : أن الخلاف بين رئيس
المجلس والمدير العام السابق الحق ضرراً كبيراً
بالشركة واعتقد أن نقل إدارة الشركة الى معان
لم ينتج عنه الا مزيداً من الاضرار والخسائر
للشركة ورغم ان المدير العام السابق وعدني
باطلاحي واشراكي في كل أمور الشركة ورغم
أنه أشركني واطلعتني على جزء ضئيل مما
يحتاجه الا انني اعتقد أنه كان بإمكانه طلب

هذه هي الوثيقة

الكثير مني في سبيل خير الشركة وهو ما لم يفعله لأسباب أجهلها .

خامس عشر : كنت دوماً أسمع رئيس المجلس باستعدادي الحضور والمشاركة وتقديم الكثير لمجلس الإدارة إلا أن ذلك لم يستجب .

سادس عشر : إن اتفاقية بيع الزجاج إلى الشركة الوطنية والحصص التدريجي للكميات والشرائح لم اطلع عليها ولم أستشر بها ولقد علمت بها من خلال قضايا العمال في المحكمة .

سابع عشر : لم اقبض أتعابي لستين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ وكنت أحاول وخاصة في الستين الأخيرين أن أشارك وإن أقدم شيئاً مفيداً يمين الشركة في حل مشاكلها ومصائبها إلا أنني أشعر أنني لم أفعل إلا القليل والسبب في ذلك لا يعود لتقصيري . وأرجو وأمل أن أتمكن من تقديم الكثير في سبيل هذه الشركة .

واقبلوا الاحترام

المستشار القانوني

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
البيد الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١١/٦/١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

(ابتداءً من المادة ١٧ ، والقرار موزع في الجلسة الثانية) .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية ورئيس غياب ، الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

إذا ممكن الاجابة على السؤال ، ما معنى دستورية غياب رئيس اللجنة ومقررها ؟ هل يتيح النظام الداخلي ؟

معالي رئيس المجلس : نعم لا تغير شيء غياب الرئيس ، ممكن اي فرد من اعضاء اللجنة القانونية ان يقوم بذلك في حالة الغياب ، الاستاذ انور الحديد .

السيد نور الحديد : على معالي وزير العمل تزويد المجلس الكريم بالاتفاقيات العربية والدولية ، التي صادقت عليها الحكومة الاردنية للاطلاع عليها حتى يتأكد المجلس الكريم من انسجامها واتفاقها مع نصوص هذا المشروع ، مشروع قانون العمل حتى لا تتعارض هذه النصوص مع تلك الاتفاقيات الملزمة للحكومة كما ورد بنص المادة (١٤٢) من هذا المشروع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، تفضل استاذ عبد الهادي .

السيد عبد الهادي الجاني كيمقر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٧ - لا يلزم العامل بالقيام بعمل يختلف اختلافاً يائاً عن طبيعة العمل المتفق عليه في عقد العمل الا اذا دعت الضرورة

تعرضه للخطر أو تخالف أحكام القوانين المعمول بها أو الآداب العامة .

ب. المحافظة على أسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية وأن لا يفشيها بأي صورة من الصور ولو بعد انقضاء عقد العمل وفقاً لما يقتضيه الاتفاق أو العرف .

ج. الحرص على حفظ الأشياء المسلمة اليه لتأدية العمل ومنها أدوات العمل والمواد وسائر اللوازم الخاصة بعمله .

د. الخضوع للفحوصات الطبية اللازمة التي تقتضي طبيعة العمل ضرورة اجرائها قبل الالتحاق بالعمل أو بعد ذلك للتحقق من خلوه من الامراض المهنية والسارية .

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٩) موافقة كما وردت .

معالي رئيس المجلس : موافقة على الفقرة (أ) ؟ موافقة .

موافقة على الفقرة (ب) ؟ الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : سيدي في (ب) اخر كلمة (العرف) ، هذا العرف قضية عامة وغير متفق عليها ، والعرف عند صاحب العمل يمكن ان يختلف عند صاحب عمل اخر ، لذلك اقترح الاكتفاء بما يقتضيه الاتفاق واحكام القانون وشطب كلمة (او العرف) لانها فضفاضة وتسمح بتفسيرات خاطئة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اقترحك شطب

الى ذلك منعاً لوقوع حادث أو لإصلاح ما نجم عنه أو في حالة القوة القاهرة وفي الأحوال الاخرى التي ينص عليها القانون على أن يكون ذلك في حدود طاقته وفي حدود الظرف الذي اقتضى هذا العمل .

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية موافقة ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٨ - لا يلزم العامل بالعمل في مكان غير المكان المخصص لعمله اذا أدى ذلك الى تغيير مكان اقامته وذلك ما لم يرد نص صريح يجيز ذلك في عقد العمل .

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٨) موافقة كما وردت .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٩ - على العامل :-

أ. تأدية العمل بنفسه وأن يذل في تأديته عناية الشخص المادي وأن يفرم بأوامر صاحب العمل المتعلقة بتنفيذ العمل المتفق عليه وذلك ضمن الحدود التي لا

هكذا حد الأصلي

كلمة (او العرف) ، الامتياز عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً معالي الرئيس .

ارجو من سعادة الزميل ان يتقن بان العرف هو احد الاساسيات في القوانين ، ولكل حرفة ولكل عمل عرف ، الكهربائي عندما يشتغل في الكهرباء له عرف كيف الاعراف وفلان وفلان ، اما الاعراف المقصودة هنا الأمور الادبية للفق عليها من الناحية القانونية بالتزام العامل بأداب المهنة وغيرها ، ولا يجوز شطبها ابداً لأن هذا اصطلاح قانوني لا يجوز لهائياً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الامتياز عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع معظم ما اردت ان اقره سبقتي اليه الزميل المحترم ، انما قبل ان نعلم ان الموقف المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ، ولذلك لا يجوز شطب هذه الكلمة ويجب ابقاؤها .

معالي رئيس المجلس : اقتضت استاذ بسم .

السيد بسم حدادين : انا اسحب اقتراحي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الفقرة (ب) مطروحة على المجلس الكريم ؟ موافقة .

الفقرة (ج) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (د) موافقة ؟ موافقة .

المادة (١٩) موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٠ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة اذا توصل العامل الى اختراع جديد فليس لصاحب العمل أي حق في هذا الاختراع ولو كان العامل قد استنبطه أثناء عمله على أن تعطى الأولوية في شراء هذا الاختراع لصاحب العمل .

ب- اذا كانت طبيعة الأعمال التي عهد بها الى العامل تقتضي منه تخصيص جهده في الاختراع فللعامل أن يشارك في الحقوق المتعلقة بالاختراع بنسبة لا تزيد على (٥٠ ٪) خمسين بالمائة منها ويراضى في تقدير هذه النسبة مقدار الجهد العلمي والمادي الذي قدمه العامل والمواد والأدوات والمنشآت وسائر التسهيلات التي قدمها صاحب العمل .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٠) موافقة كما وردت .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (أ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢١ - ينتهي عقد العمل في أي من الحالات التالية :

أ- اذا اتفق الطرفان على إنهائه .

ب- اذا انتهت مدة العمل أو انتهى العمل نفسه .

ج- بناء على رغبة أحد الطرفين في عقد العمل غير المحدد المدة .

د- اذا توفي العامل أو أقعده مرض أو عجز عن العمل وثبت ذلك بتقرير طبي صادر عن المرجع الطبي .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢١) موافقة بعد :

ب- اضافة كلمة (عقد) بعد عبارة (اذا انتهت مدة)

ج- شطب الفقرة (ج) وإعادة ترتيب ما بعدها

د- موافقة بعد ان تصبح (د) بالحرف (ج) معالي رئيس المجلس : الفقرة (أ) مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة .

الفقرة (ب) مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة .

رأي اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ؟ الامتياز نور الحدييد .

السيد نور الحدييد : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة الفقرة (ج) مرتبطة مع المادة (٢٣) ، وأنا لست مع قرار اللجنة بشطب هذه الفقرة ، بل أضيف جملة وهي بعد : اشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل . وشطب المادة (٢٣) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يعني بس نصبل للمادة (٢٣) ، الآن الحديث في (ج) استاذ نور واقتراحك في (ج) اذا ممكن .

السيد نور الحدييد : اضيف هذه الجملة التي ذكرتها لنهاية الفقرة (ج) ، بعد : اشعار الطرف الآخر برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل .

معالي رئيس المجلس : الامتياز حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً معالي الرئيس .

في الواقع الفقرة (ج) مغطاة بالفقرة (أ) ، (أ) اذا اتفق الطرفان على إنهائه ، الفقرة (ج) : بناء على رغبة أحد الطرفين في عقد العمل غير المحدد المدة .

لهي مغطاة في (أ) فلذلك لا ضرورة لها واؤيد قرار اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : استاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : بالنسبة لما أثاره الزميل نور هو حقيقة ، بالنسبة للبند الأول وهو : إنهاء العقد العمل .

اللجنة : من قبيل التوضيح وضعت الحالات ، والمادة (٢٣) وهي توضيح لحالة إنهاء العقد فيما اذا رغب أحد الطرفين ، ولذلك لا مانع من بقاها مع اني ارى ان قرار اللجنة في شيء من الصح بشطبها لأنها مغطاة

مجلس النواب

بالمادة (٢٣) ، ولكن لا مانع من بقاءها كما هي لأنها مفصلة في المادة (٢٣) وتفصل حالة من المادة هذه ، تفصل حالة واحدة ، والمادة هذه فيه لها عنوان وهو انتهاء عقد العمل ، ما هي الحالات : ١ / ٢ / ٣ / ٤ جاء التفصيل لكل مادة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة لا مانع لدينا أن تشطب هذه الفقرة ، ولكن يجب الإبقاء على جميع بنود المادة (٢٣) والتي هي متضمنة أصلاً فيها ، لذلك إذا شطبنا هذه الفقرة كما نسبت للجنة القانونية وتم شطب كذلك المادة (٢٣) فأننا هنا سنقع في مشكلة ، لذلك أبقاها هذه الفقرة في المادة وعطفها كذلك على المادة (٢٣) التي يتوجب التناسق في الموضوع وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : د. عبد الرزاق طيبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات : الحقيقة أنا أؤيد كل التأييد بقاء هذه الفقرة ، والمادة (٢٣) كما تفضل كثير من الزملاء هي متعممة لهذه الفقرة ، وإخالف معالي وزير العمل بقاء هذه الفقرة في المادة (٢١) ضروري ، لأنها تضمن عدم انتهاء عقد العمل من طرف واحد ، أنا أؤيد بقاء هذه الفقرة مع بقاء المادة (٢٣) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : أؤيد ما قاله الدكتور عبد الرزاق وأثني على ما ذهب إليه .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، د. مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اعتقد أن الفقرة (أ) هي الأساس إذا اتفق الطرفان على انتهائه ، أما الفقرة (ج) هي الحقيقة إجحاف بحق الطرف الضعيف ، والطرف الضعيف هو العامل ، ووجود هذه الفقرة الحقيقة لا تساهم في استقرار العمل لأنها سوف تكون سيف مسلط في يد أرباب العمل ، أنا أقترح قرار اللجنة القانونية هو صائب ، ووجود هذه الفقرة حقيقة هي ضربة كبيرة لهذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ جمو .

السيد عبد الباقي جمو : يا معالي الرئيس أنا يسرني من يسبقني من لا دور له ويقول ما أريد أن أقوله ، إلا أنني أقول وجود هذه الفقرة والمادة (٢٣) تحصيل حاصل ، لأن المقعد شريفة المتقاعدين ، ما دام هناك إشارة إلى أن يكون هذا الشرط في المقعد فلا حاجة إلى هذا النص ، لا في الفقرة ولا في المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور القضاة أنت أحد أعضاء اللجنة القانونية والشيخ جمو ، تفضل .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة . السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٣-أ - إذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من هذا القانون فيترتب عليه إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل ولا يجوز سحب الإشعار إلا بموافقة الطرفين .

ب - يبقى العقد ساري المفعول طوال مدة الإشعار وتعتبر مدة الإشعار من مدة الخدمة .

ج - إذا كان الإشعار من طرف صاحب العمل فله أن يعفي العامل من العمل خلال مدته وله أن يشغله إلا في الأيام السبعة الأخيرة منها ويستحق العامل أجره عن مدة الإشعار في جميع هذه الأحوال .

د - إذا كان الإشعار من طرف العامل وترك العمل قبل انقضاء مدة الإشعار فلا يستحق أجره عن فترة تركه العمل وعليه تعويض صاحب العمل عن تلك الفترة بما يعادل أجره عنها .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٣) شطب المادة وإعادة ترقيم ما

بعدها .

الدكتور أحمد القضاة : يعني إذا بقيت هذه الفقرة ستبقى العامل وهو الطرف الضعيف تحت رحمة صاحب العمل ، ولذلك نحن نريد أن نقوي الضعيف ولا نضعفه ، وأنا مع شطب هذه الفقرة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : وأضحة الآراء ومنقسمة من مؤيد إلى قرار اللجنة القانونية إلى مؤيد النص الأصلي ما عدا الأضافة التي اقترحها الأستاذ نور الحديدي ، إذا كان هناك مقترحات جديدة أرجو أن نسمعها وألا دعونا لطرح الموضوع للتصويت ، الأستاذ بسام .

السيد بسام حدادين : أنا مع العمال ، مع قرار اللجنة .

معالي رئيس المجلس : سنطرح الآراء للتصويت ، بداية دعونا لطرح رأي اللجنة القانونية للتصويت التي يقترح شطب الفقرة كاملة من مع رأي اللجنة القانونية ؟

(٢٨) من (٥٤) ويقر رأي اللجنة القانونية بشطب الفقرة (ج) كاملة .

الفقرة (د) موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٢ - لا ينتهي عقد العمل بسبب وفاة صاحب العمل إلا إذا روعي في المقعد شخصية صاحب العمل .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٢) موافقة كما وردت

هكذا منه الأصل

معالي رئيس المجلس : من مع قرار اللجنة القانونية بشطب هذه المادة ؟ الدكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : هذه المادة الان شطب (أ) ، شكلاً انشطبت (أ) ، ولكن حدث فراغ قانوني يا سيدي الرئيس ، بدعوة المظف على قضايا العمال من الذي لا يعطف على قضايا العمال ، من هو هذا ؟

عاجلت المادة (٢١) والمادة (٢٣) الحالات التالية :

إذا هناك عقد واتفق الطرفان على انهاء ، هذه عولجت .

عولج أيضاً الحالة الثانية : إذا كان العقد محدد المدة ، ولكن إذا هناك عقد غير محدد المدة ، ليس في المادة (٢١) ولا للمادة (٢٣) علاج ؟ ما الذي يحصل ؟

يعني نحن بهذا نقول مفضي عقود محددة المدة ، فيه عقود كيف يعالجها القانون ؟ الجواب لا يعالجها القانون .

لذلك أرجو ان نأخذ الفرصة في نهاية المادة (٢٣) لنناقش وجاهة الغاء الفقرة (ج) من المادة السابقة ، لان هذا احدث اشكال وفراغ وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : لقد تم موافقة اللجنة القانونية على شطب المادة (٢٣)

بفقراتها الاربعة ، بناءً على ما ورد في الفقرة (ج) من المادة (٢١) وهي معتمدة على الفقرات الاربعة في المادة (٢٣) معتمدة على الفقرة (ج) في المادة (٢١) ، وبنت اللجنة القانونية شطب هذه المادة بناءً على ما ورد في الفقرة (ج) ، وقد صوت المجلس على شطب الفقرة (ج) وانتهى التصويت .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة ما اوضحه الدكتور والزميل مفلح هو صحيح ، اللجنة عندما اعتمدت في شطب الفقرة (ج) وكما قلت سابقاً انه في شيء من الصواب ، لان فيه تفصيل للمادة (٢٣) لهذه الحالة ، نحن امام عقدين عقد بشروط ومحدد المدة موضوع له شروط ولا حاجة له لان كما تفضل سماحة الشيخ العقيد شريعة المتعاقدين على ان لا يخالف القوانين المعمول بها ، ما دام شطبت الفقرة (ج) من المادة (٢١) لا يجوز باي حال من الاحوال هذا التفصيل القانوني ان نشطبه ، لان قرار اللجنة مبني على الشطب ، اما اذا كانت اللجنة بدعا شطب المادة (٢٣) والفقرة (ج) كما قال الاخ ابن المماثلة لهذه الاوضاع لمقد غير محدود اين للمماثلة ؟

لقوم ولستشبهه من روح القانون والقواعد العامة لا يجوز ، انا مع بقاء المادة ما دام شطبت الفقرة (ج) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .

اللي تفضل فيه الدكتور عبد الله انه فيه فراغ ، اعتقد لا يوجد فراغ الفقرة (أ) من المادة (٢١) فيها وضوح اذا اتفق الطرفان على انهاء ، اي حل الاشكال باتفاق الطرفين ، واذا ما اتفقوا يده يذهب الى المحكمة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم شحدة .

السيد ابراهيم شحدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

يخرجني الحقيقة كوني عضواً في اللجنة القانونية مع انه يشرفني ذلك ، لكن ذلك يضعني في مأزق انا وكثير من الاخوة الزملاء ربما لا يكون في التغيب عن جلسات اللجنة القانونية علراً ، لأن يأتي عضو من اعضائها فيقول انا لم احضر ، لكن المسألة لا تتعلق في حضوره وما يترتب عليه بقدر ما يتعلق باهمية القوانين وانعكاسها على حياة المجتمع ، ليست للمسألة مسألة مجاملة اللجنة القانونية والوقوف معها او ضدها ، القانون ليس ملك اللجنة القانونية والمجلس هو ملك الناس جميعاً ، والجدوى في اعادة بحث الموضوع في المجلس بعد نظر اللجنة القانونية حقيقة هي الاستماع الى وجهات النظر المختلفة ، لن نقفل بشيء فأقول للاخوة جميعاً :

ان بند (أ) من المادة (٢١) يبحث في

اتفاق الطرفين ، والبند (ج) يبحث في رغبة احد الطرفين دون موافقة الطرف الاخر ولا تغطي الاولى الثانية على الاطلاق ، ولا علاقة لها بها على الاطلاق ، فبالنسبة للحرص على العامل وعدم إعطاء الفرصة لصاحب العمل بأن ينهي عقده في اي وقت يشاء هو افضل له حقيقة من ان يبقه صاحب العمل مؤدباً ، وان يحمله مسؤولية ما يترتب على انهاء العمل دون ان يعطي فرصة ان يتم ذلك من جانبه باشعار ، فكأننا لرهته اهدياً او نحمله مسؤولية ان يتحمل نتيجة ذلك اذا رغب في الهاء العقد من جانبه .

اقروا او اني اني على ما قاله الاخ الدكتور والاخ الاستاذ عبد الله واؤكد للاخوة بأن هذا الفراغ لا يمكن علاجه ولا يمكن الا ان يدفع ثمنه العامل نفسه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

انا اؤيد الدكتور عبد الله السور الى ما ذهب اليه والسيد الرحيمي والاخ ابراهيم شحده وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور طيبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة اذا اردنا ان ننظر الى الفقرة (ج)

المادة فالتا نعتقد بان هذا سيعيق الاستثمار في البلد ، وكذلك سيكون قيد من القيود المفروضة على تنظيم سوق العمل ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس استميتك علماً لفهم المادة (٢٣) ان تأذن لي بقراءة فقرات (٢١) مرة اخرى ليس للعودة اليها ، اتمنى ان لا توقفني معاليك بحجة ان هذه انتهى التصويت لاني ادرك ذلك .

معالي رئيس المجلس : يعني اسمح لمعاليك بقراءتها لكن ليس للنقاش .

الدكتور عبد الله النصور : ليس للنقاش لان المادة (٢٣) منبقة عن (٢١) ، الان لقرأ (٢١) ملياً :

أ- انتهاء العقد اذا اتفق الطرفان على انتهائه يعني اذا الطرفان (س / ص) اتفقوا هذا ينهي العقد .

ب- اذا انتهت مدة العمل طبيعياً بموجب العقد .

ج- اذا واحد يده ينهي والاخر لا يريد .

وهنا كما تفضل معالي الوزير التوازن ، يعني ليس فقط صاحب العمل احياناً راغب ، احياناً العامل يده ينهي ، لانه غير مخد للذة فالرغبة بانتهاء العقد هي الحقيقة للطرفين لا لصاحب العمل ولا للعامل اذن (ج) عاجلت انه

من المادة (٢١) فالمادة (٢٣) هي مكمله لها ، ونحن عندما افقنا وبعض الاخوان وافقوا على شطب المادة (٢١) ، كان يجوز بعض الاخوان رأيهم ان للمادة (٢٣) تسد عن المادة (٢١/ج) وهذا الرأي صحيح ، اذن انا شخصياً اطالب بابقاء المادة (٢٣) واخالف اللجنة القانونية التي دعت الى شطبها ، لان حقيقة تحفظ حق العامل وصاحب العمل واريده ان ايبين للاخوة الذين يتعاطفون مع العمال كلنا تتعاطف مع العمال ، على فرض انه فيه عامل يده ينهي العمل لظرف خاص فهذه المادة تعطيه الحق وتحفظ حق صاحب العمل ، ايضاً عندما يريد صاحب العمل ان ينهي عمل عامل ، فايضاً للمادة (٢٣) تضمن حق العامل وينس الوقت تضمن حق صاحب العمل فانا اؤيد ابقاء هذه المادة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة المجلس الكريم وافق على حذف البند (ج) ، لا يحدد شروط في انتهاء عقد العمل ، اتت هذه المادة (٢٣) لتحدث عن الشروط الواجب التي تتخذ لانتهاء عقد العمل ، لذلك نحن مع بقاء المادة (٢٣) حفاظاً على حقوق العمال ، واذا سمح لي الاخوان هذه المادة حقيقة تومن حرية الطرفين في التعاقد وانهاء العقد ، كذلك العقد المحدد والاشعارات المحددة هذه ضرورة ولا تنقص من حق العامل اطلاقاً اذا ذهبنا الى شطب هذه

الدكتور عبد الله النصور : يعني لبيكي (أ) وكل المادة .

معالي رئيس المجلس : الرأي للمجلس بالطبع ، المطروح للتصويت المادة (٢٣) بقراراتها الاربعة ، الاستاذ محمد داودية .

السيد محمد داودية : فيه وجاهه فيما ذهب اليه الزميل او زهير ، انه فيه رغبة عند احد الطرفين بانهاء عقد العمل ، وفيه تقاليد في الوسط العمالي موضوع الاشعار هذه من حقائق سوق العمل ، انه صاحب العمل يده ينهي عقد يده يوجه اشعار للعامل يده ينهي من العمل يده يودي اشعار ، فيه كما اشار معالي ابو زهير فيه اشكال راجع بشئ سماه فراغ دستوري او فراغ قانوني فيه اشكال اذا لم نعالج هذا الامر في المادة (٢٣) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الثقافة .

معالي وزير الثقافة : يا سيدي ما فيه شك انه الفقرة (أ) من المادة (٢٣) غطت انتهاء العمل واي نوع من العمل هو العمل غير المحدد الذي لم يغطي في المادة (٢١) ، لذلك انا اقترح معالي الرئيس ان تبقى هذه الفقرة ولكن حتى اعطي مزيد من الحماية للعامل ، فانا اقترح ان تكون فترة اشعار انتهاء عقد العمل غير المحدد لكونه غير محدد ان تكون (ثلاث) اشهر وليس (شهر) ، انا اعتقد ابقاء المادة لفطية لمرء الفراغ التي صار في (٢١) ولكن حماية اضافية للعامل ان تكون فترة الاشعار (ثلاث) اشهر وشكراً .

احد الطرفين (س) يده و(ص) ما يده .
د- الوفاة .

الان جاءت المادة (٢٣) ، لتعطي مدد وتفصيل لهذه الحالات (٢٣) عاجلت اذا رغب احد الطرفين ماذا يفعل ؟ يفعل ، يتخير باشعار مدته شهر واحد ، الثاني يحتكم الى القضاء اذا كان الاشعار مجحف ، او اذا كان يفتت عليه او اذا كان يضر في مصلحته ، ولا يجوز سحب الاشعار الا بموافقة الطرفين في هذه الحالة ، وهنا الحمى العامل وانحى صاحب العمل بصورة متوازنة وأكيدة .

ب- طبعاً سيأتي الحديث فيها .
سيدي الرئيس الان عندك انت مشكلة تنظيمية ، يعني مشكلة نقطة نظام الان سأتكلم فيها ، لقد صوتنا على المادة (٢٣) وشطبنا (ج) هذا صحيح لم نلحننا المادة (٢٣) وشطبنا (أ) ..

معالي رئيس المجلس : لغاية الان لم نشطب اي شيء .

الدكتور عبد الله النصور : اذن يا سيدي الرئيس اقترح ابقاء الفقرة (أ) وحين نصوت على القانون برمته ، لعبد الفقرة (ج) اذا رأى ان هذا العرض صحيح ، يعني ما فيه عندنا مشكلة تضارب واذا كر معاليك قبل سنة بالمادة (٦/٥) حين تضاربت احدهما مع الاخرى صوتنا على القانون بمجملة واعدا النظر ويمكن تلافي ذلك وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الان المطروح امامنا معالي الدكتور هو التصويت على المادة (٢٣) بقراراتها (أ) / ب / ج / د .

هكذا عندنا

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد المقرر : شكراً بس أريد ان الفت انتباه الاخوة الى المادة (٣١) ، نحن نتحدث الان انه ما فيه مادة لها علاقة بانتهاء العمل غير المحدد ، المادة (٣١) (أ) فيها انه يجوز لصاحب العمل انهاء او تعليق بعض او كل عقود العمل غير المحدد في المدة اذا اقتضت ظروفه الاقتصادية او فنية هذا الانهاء ، وتعليق كتقليص حجم العمل او استبدال نظام الانتاج باخر او التوقف نهائياً ، يعني جزء من الغير محدد فيها نص لصاحب العمل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل ساعطي الدور للجميع لمن يرغب في الحديث في هذا الموضوع ، هذا موضوع مهم لكن ارجو ان تتيح الفرصة للزملاء ان يتكلموا باراءهم بحرية ، معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : شكراً سيدي .

حق انهاء العقد غير المحدود بمصدره القانون المدني ، وهذا القانون فقط يأتي لتحديد المدد المتعلقة بالاشعار ودفع الرواتب ، فالمادة (٨٠٧) من القانون المدني وهو القانون الواجب التطبيق ، اذا لم تكن المدة محددة في العقد ، جاز لكل من طرفيه ان يفسخه في اي وقت بشرط ان يعلن الطرف الاخر في المواعيد المحددة في القوانين الخاصة ، ولم تأتي هذه المادة الا لتجديد عن مدة الشهر ، وكيفية

التعامل مع هذه المواعيد ، اما الاصل في فسخ العقد فنابع من القانون المدني وبالتالي لا بد من ان توجد هذه المدد في هذه المادة حتى يمكن تطبيق احكام القانون المدني وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس .

انا اؤيد بقاء هذه المادة ، لان ما جاء بها من فقرات لم ترد في فقرات المادة (٢١) وخاصة رغبة العامل او صاحب العمل بانتهاء العمل ، وبالتحديد في عقد العمل الغير محدد المدة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : حقيقة المادة (٣١) وضعت ظروف لكن هو يستطيع ان يحصل بناءً على المادة (٢٣) التي لم تشترط عليه الا المدة التي يشعر بها واجر تلك المدة ، فهذا طبعا شطبنا الفقرة (ج) ازالة ما يتعلق بالاشارة الى الفقرة (ج) ، لكن ينبغي اذا كان في الفقرة (ج) من المادة (٢٣) التي تتحدث عن الاشعار من قبل صاحب العمل ، يجب ان تأتي هذه في عجزها مشروطة بأن تكون ملتزمة بص المادة (٣١) ، لانه اذا بقيت مفتوحة فهو يستطيع ان يقول :

بناءً على هذه المادة ، وهذه المادة تحضنه

وتلك مادة اخرى ولها ظرف اخر ، وكونه في القانون المدني قد اباح انتهاء العقد للطرفين ، فهذا اصبح باب مفتوح للفصل التعسفي على القوانين الخاصة التي لها اولوية عادة على القانون العام عند التطبيق ، على القوانين الخاصة ان تأتي وتنظر في الظرف الخاص وتضع الشروط الخاصة له .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الدويب .

السيد محمد الدويب : معالي الرئيس اذا تكرمت ما دمنا قد شطبنا الفقرة (ج) من المادة (٢١) ، في المادة (٢٣) ايضاً اذا شطبنا الكلمة بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من هذا القانون ، وابقينا على الفقرة (أ) فيستقيم المعنى ويتحقق الغاية المرجوة من هذه الفقرة كاملة ، فتصبح اذا رغب احد الطرفين في انهاء عقد العمل غير المحدد المدة ، فيترتب عليه اشعار الطرف الاخر خطياً برغبته في انهاء العقد قبل شهر واحد على الاقل ، ولا يجوز سحب الاشعار الا بموافقة الطرفين ، فيستقيم المعنى .

معالي رئيس المجلس : اقتراحك اذا سمحت : هو شطب بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من هذا القانون .

اصوات : تنفي على هذا .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك .

دكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : سيدي الحقيقة بعد شطب الفقرة (ج) من المادة (٢١) اصبح

من الضرورة بمكان الابقاء على المادة (٢٣) لانها تحقق حقوق الطرفين ، واخالف ما ذهب اليه الاخ ابو سهل بأن المادة (٣١) تناولت هذا الموضوع ، المادة (٣١) تعطي الحق فقط لصاحب العمل بالفصل ، ولا تعطي الحق للعامل ، والمادة واضحة ، اذا تقول المادة (٣١) يجوز لصاحب العمل انهاء او تعليق بعض او كل عقود العمل غير المحددة المدة .

بينما المادة (٢٣) تعطي الحق لكلا الطرفين وهي حماية لصاحب العمل والعامل على حد سواء ، ولذلك انا مع الابقاء على المادة (٢٣) واخالف رأي اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اعتقد انه لا يوجد هناك فراغ قانوني كما تحدثت الزملاء لان المواد (٢٨) و (٢٩) تتحدث عن حقوق العامل اذا رغب في انهاء العمل ، والمادة (٣١) تعطي ايضاً صلاحية لصاحب العمل ، وهناك توازن بين المواد (٢٨ و ٢٩) لصالح العامل والمادة (٣١) لصالح رب العمل ، اعتقد انه شطب هذه المادة ضروري والسجامة منا مع شطبنا الفقرة (ج) ، لانه لا يوجد فراغ قانوني ، مادة (٢٨) و (٢٩) للعامل الحق في انهاء العمل والمادة (٣١) ايضاً هي لصاحب رب العمل وهناك توازن وشكراً .

هكذا عند الاصل

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الآراء واضحة منقسمة بين رأي اللجنة القانونية وبين مشروع الحكومة ، ما فيه آراء جديدة في هذا الموضوع سوى اقتراح أنه تعديل المادة إذا أقرت الفقرة (أ) لتتسجم مع شطب الفقرة (ج) التي تم شطبها بمعنى تجاوزها من النص ، إذا كان هناك آراء جديدة لستمع لها وإلا لنحسم هذه القضية ، تفضل شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : أرجو أن أبلغ اخواني طالبين الثبات للمادة .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ نزيح ال (Stand) عليه على مستوى الدرجة إذا سمحت .

السيد عبد الباقي جمو : أنا بس بدني اتقع برؤيتك .

معالي رئيس المجلس : الله يخليك .

السيد عبد الباقي جمو : أنا أرجو العودة إلى الفقرة (ج) من المادة (١٥) التي تعطي الحق للعامل بشكل أوسع إذا كانت للمدة غير محددة ، لأن في هذه الحالة يعتبر عاملاً حتى تنتهي خدمته بموجب القانون ، وإما إذا كانت للمدة محددة فالمدة المحددة ، فهو في المدة الغير محددة بموجب هذا القانون حقه أوسع ، وبالمدة المحددة تنتهي مدته بانتهاء المدة حسب العقد ، ولذلك أنا أوافق عن رأي اللجنة القانونية باعتباري عضواً فيها .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الله تفضل .

الدكتور عبد الله النصور : المادة (٢٨) مثل (٣١) تعطي لصاحب العمل ولا تتحدث عن العامل ، المادة (٢٨) هي مادة لصاحب العمل ، والمادة (٣١) هي لصاحب العمل ، المادة (٢٩) هي للعامل مش على الملء ، أي إذا نقله من وظيفة إلى وظيفة إذا نقص راتبه ، إذا كان إهانة أثناء العمل ، لاشتراطات ظروف العمل العامل انت كشفته في هذا التصويت وأنا استغرب حقيقة أنه الاعتقاد أن المادة (٢٨/٣١) هي لمصلحة العامل ، هي تكشف ظهر العامل ، أنا اتكلم حقيقة قناعتي للمادة (٢٨) معالي الرئيس أشار الزملاء لمواد لم تقرأ بعد حتى يعطوا انطباع للزملاء أن العامل محمي في المواد التالية للعامل ليس محمياً ، وأرجو حقيقة كل واحد ينظر دقيقة على المواد ، المادة (٢٨) لصاحب العمل ، كله لصاحب العمل كل الفقرات مفيش للعامل ، المادة (٢٩) يحق للعامل أن يترك العمل إذا تم استخدامه في عمل يختلف هنا نقل ليس إنهاء عمل ، إذا استخدم بصورة تدعي إلى تغيير محل إقامته ، إذا نقله من عمل إلى عمل آخر فيه درجة أدنى إذا خفضت أجره ، إذا ثبت بتقرير طبي صادر ، لا يوجد شيء عن إنهاء العمل من طرف العامل ليس مغطى .

على كل حال إن المجلس إذا شعر أنه ما تغطي العامل يقدر في آخر القانون يعود بالتفصيل ، أنا كافي تأكد أن هذه المادة (٢٣) وضعت لحماية العامل وليس العكس .

معالي رئيس المجلس : الآراء واضحة بين من يؤيد قرار اللجنة القانونية وبين من يؤيد النص الأصلي للمشروع ، دعونا تطرح القضية

للتصويت من مع رأي اللجنة القانونية بشطب المادة ٩ لم يقر الاقتراح .

مشروع الأصلي مطروح للتصويت مع تعديل اقتراح السجاءاً مع ما تم شطبه بالمادة (٢١) ، من مع هذا الرأي أغلبية واضحة على بقاء المادة . نقطة نظام استاذ عبد الله .

السيد عبد الله اخوارشيد : هي ترتب مش ترتب ، تعديل لغوي .

معالي رئيس المجلس : اخي عبد الله رجاء من الزملاء إذا كان أي موضوع لغوي أن يكتب خطأ ويروى به مقرر اللجنة حتى يستفيد من الرأي اللغوي في تصحيح النص عند إعادة الطباعة .

السيد عبد الله اخوارشيد : معالي الرئيس مفيش تصحيح كامل ، هي عبارة عن كلمة توضع لها نقطتين ، السطر الثالث من الفقرة (أ) من المادة (٢٣) : فيرتب عليه ، ليس فيرتب عليه اشعار .

معالي رئيس المجلس : إذا ممكن استاذ عبد الله خطياً وأعطيتها للسيد المقرر ، يا سيدي بدني أرجو الزملاء من له ملاحظة لغوية لأن هذه سهلة والرجوع إلى الصح فضيلة نبحث عنه جميعاً ، فرجاء من لديه اقتراح في موضوع اللغة أن يكتب خطياً ويروى به المقرر للانتباه له عند إعادة صياغة القانون مجدداً بعد مناقشته في المجلس .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٤ - مع مزاولة ما ورد في المادة (٣١)

من هذا القانون لا يجوز فصل العامل أو اتخاذ أي إجراء تأديبي بحقه لأسباب تتعلق بالشكاوي والمطالبات التي تقدم بها العامل إلى الجهات المختصة والمتعلقة بتطبيق هذا القانون عليه .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٤) موافقة بعد - تصحيح برقم (٢٣)

- تغيير الرقم (٣١) الموجود في متن المادة ليصبح رقم (٣٠) لينتفي وقرار اللجنة بإعادة ترقيم المواد .

- إضافة العبارة التالية (بالنشاطات النقابية أو) بعد عبارة (أي جزء تأديبي بحقه لأسباب تتعلق) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للنقاش ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : أنا موافق على اقتراح اللجنة القانونية واقتراح أن يضاف بسبب نشاطه النقابي أو انتمائه الحزبي ، وأقع المعاش أن كثير من العمال وأنا أعرفهم ويعرفوني ، فصلوا لنشاط نقابي وهذا متفق فيه مع اللجنة القانونية ، وآخرين فصلوا مجرد أنهم أعضاء في أحزاب مش فقط أحزاب يسارية حتى أحزاب يمينية أو أحزاب من التيار الإسلامي السياسي أو غيره ، مجرد أنه حزبي يفضل ، فنحن نلزم الآن ولربما أن نحكي الواقع وهذا قانون العمل هو عقد اجتماعي ، فالعمال عندهم مشكلة لأن أحياناً بعضهم منتمي لحزب يفضل ، يجب أن نحميهم ونضع نص في القانون .

هذا هو الأصل

ان لا يحق فصلهم لانهم متعينين
لاحزاب سياسية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيدة
توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : حقيقة نحن
عندما اقرنا المادة (٢٣) تركنا الباب مفتوح لان
يأتي صاحب العمل ويقول :

بناءً على المادة (٢٣) أوجه لك هذا
الاشعار وهنا تصبح الفصل مبني على (٢٣)
وليس على (٣١) ، ففي هذه الحالة وتذكروا
قبل ايام دخلنا في نقاش دستورية هذه الجلسة
وعدم دستوريته ، وعدم دستوريته ، هل
صدرت الإرادة الملكية بناءً على الفقرة (أ) من
المادة (٨٢) من الدستور ام (ب) ؟

اذن السند الذي تورد فيه سيأتي به من
اجراء هو الذي يبحث فيها اذا استند الى المادة
(٢٣) اصبح وكأننا قد اجزنا الفصل التعسفي
مجرد انه لا يرغب ، لكن المادة (٢٣) فعلاً
تعالج ابرائية الاشعار ، نذته وكيف يغطي ،
فان بقيت وقيمت لتعالج فقط ابرائيات الاشعار
لا اكثر ولا اقل ولا تتيح حق فصل تعسفي ،
علينا ان نثافي هذه المادة في المادة (٢٤) ،
فبدلاً من الإشارة الى مع مراعاة ما ورد في
المادة (٣١) يجب ان نقول :

لا يجوز فصل العامل دون سند في هذا
القانون ونعتمد المواد التي تمنع ونقول ولا يدخل
ضمن هذا المبرر أو السبب :

اتهامه ، شكاي مطالبات ، أو اتهماته
للنقابة لكن دون ان نقيده ما ورد في (٢٣) في

المادة التالية تصبح (٢٣) باب للفصل
التعسفي ، يختلف تماماً عن (٣١) ، تقيدها
في (٢٤) + (٣١) لا يكفي ، يجب ان تكون
اكثر شمولية لا يجوز فصل العامل فصلاً
تعملياً دون سند قانوني يجب ان نوضح هذا .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية
والتعليم : شكراً معالي الرئيس .

اذهب الى ما ذهب اليه الاخ بسام
حدادين ، وهذه موافقة له ليس مطلوباً لها
ثمن .

معالي رئيس المجلس : وضعك قوي يا
اخ بسام ، تفضل .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية
والتعليم : اذا سمح سيدي الرئيس ، هذا
القانون لا يقتنه الوطن ، يقتنه ما يتعلق بالعمل
وحقوق العامل في هذا القانون ، ولاتتماء
الحزبي حق من حقوق المواطن في قانون
الاحزاب ، وحتى النشاطات النقابية سيدي ،
ان اضافتها تزيد ، لان الاصل باب العمل
النقابي مباح ، ما ذهبت اليه المادة في هذا
القانون فقط لموضوع محدد ، انه اذا كان
العامل العلاقة بينه وبين رب العمل ليس بينه
وبين الحكومة ، اذا هذا العامل تقدم بمطالب
تتعلق بتحسين عمله لا يجوز ان يعاقب عليها ،
اما موضوع النشاط النقابي والنشاط الحزبي
تحكمه قوانين اخرى ولا يخضع علاقة العامل
برب العمل ، يحكم علاقة العامل بالحكومة .

ومن هنا انا اعتقد ان الحماية ترد في تلك
القوانين الخاصة ولا ترد باقحامها في قوانين
عامة لا تضيف احكاماً جديدة وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ
عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً
معالي الرئيس .

ارجو من الزملاء الكرام التعمق في
دراسة القانون ، ونحن مقبلين على مناقشة مواد
كلها مربوطة مع بعضها البعض ، بالنسبة لما
اثارته الرميبة حقيقة ان المادة (٢٤) تتحدث عن
حالة قد توجد غيظ في صدر صاحب العمل
فيما اذا تقدم الى الجهات المختصة وهذا حق
مشروع له بطلب احقاق الحق ووضع القانون
بنصائه الحقيقي وقراراته وتطبيقه ، هذه حالة
خاصة لوضع معين لعامل اما ربطها مع المادة
(٣١) يجب ان تربط لماذا ؟

لان المادة (٣١) لا تتعلق بحقوق عمال
عادية او روتينية طارئ حصل على المؤسسة ،
اذا مؤسسة الكسرت او مؤسسة او قُلبت عن
العمل للتجديد او غيره وهذا حق مبرر ، رجل
وضع ستة ملايين وعنده (٣٠٠/٢٠٠) عامل
وشبه انكسر ، حقه ان يشعر الوزير بالنبي
ساوقف انا دفع الرواتب لطرف مادي كذا
وكذا وكما حفظت حقه في الفقرة ، حال ما
يعود المشروع الى العمل يعود العمال بعد ستة
الى عملهم ، فلذلك الربط بين المادتين من
لحاجة الصياغة القانونية يتم حتى لا تتداخل
المواد بعضها ببعض فلذا زجاجة بالنسبة للمادة

(٢٤) انا معها كاملة وما تفضل به معالي ابو
عصام كنت اطرحه ان هذا الموضوع يتعلق
بجهات سياسية ، هنا نحن امام قانون خاص
يختص بالعمال لنناقش اوضاع ، اما الثاني
احزاب او احزاب هذه امور اخرى ، وهذه امور
يحطها قانون احزاب وفيه عندك تشريعات ثانية
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً
معالي الرئيس .

حقيقة مرحلة التحولات الديمقراطية
وحتى نصل الى مرحلة سيادة القانون علينا ان
لعمق الديمقراطية ، والتزهد في ترسيخ
الديمقراطية ضروري ومطلوب ، واطافة
النشاطات النقابية والانتماء الحزبي ايضاً
ضروري ومطلوب ، ليس انه قانون عام او
قانون خاص ، علينا ترسيخ الديمقراطية لان
هناك ايضاً حصلت على ان الواقع كثير من
مواقع العمل فصلوا لنشاطهم النقابي او
لانتمائهم الحزبي وهذا يحدث كل يوم ،
وموجود امثلة صارخة امامنا ، عندنا مصنع قبل
سنة فصل عمال لنشاطهم النقابي ، وايضاً
لنشاطهم السياسي وهذه حالة موجودة وايضاً
ترسيخها في هذا القانون شيء ايضاً مهم
وضروري وهذا التزهد محبب وليس واقد عن
مكانه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
دكتور عمارين .

الدكتور لزيه عمارين : سيدي ان ما ذهب اليه الزملاء شبيكات وحدادين ربما يكون في مرحلة ، لانه مش دائماً اصحاب العمل هم من القطاع الخاص ، ربما تكون الجهة المعنية حكومية والخوف هنا في محله ، يعني اذا اتوا الى النقابات وحصل هذا فعلاً ان فصل بعض العمال لانتماءاتهم النقابية او لنشاطاتهم السياسية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : ان ما ذهب اليه الزميل شبيكات والدكتور لزيه لانه كنا نقول ان هذه الفقرة جاءت زيادة في الاحتياط لظرف معين قد يطرأ ، ونحن تأخذ بداهة انا اذا ظلم شخص فاشتكى فلا يجوز للذي اشكى عليه ان يعاقبه بمثل هذا العقاب ، يعني هذه تأتي بدل هذه ، لأن المادة زيادة في التحفظ ، فاذا كانت زيادة في التحفظ والحد الذي يأتي هذا الحد والتحفظ شاملاً للحالات التي يتم بناء عليها الفصل ، وكما قال الدكتور لزيه قد تكون هذه جهة حكومية ، فاذا حصناه في هذه المادة صعب على هذه الجهة فصله .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

ان هذه النقطة المثارة حالياً بالنسبة لانتماء العمال الى النقابات المهنية أو غيرها

هو مضمن في الفصل الحادي عشر من قانون نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل ، وبالتحديد المادة (٩٨) فقرة (ب) والتي تحظر على صاحب العمل ان يجعل استخدام اي عامل خاضعاً لشرط عدم انتمائه الى نقابة عمال الى اخره الموضوع موضوع في القانون وسنأتي له ، نحن لا نمانع من وجود هذا النص التي يحمي حق العامل في التزامه .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، لنخرج من هذا الموضوع اخي بسام ، المطروح قرار اللجنة القانونية لكن هناك اقتراح من الزميل بسام حدادين ايده بعض الزملاء باضافة للعبارة المقترحة من قبل اللجنة القانونية التي هي في النشاطات النقابية اضافة : - او انتمائه الحزبي . من مع اقتراح الزميل حدادين ١٣٩ من ٤٦ .

من مع قرار اللجنة القانونية ٣٩٩ من ٤٧ ويقر قرار اللجنة القانونية باضافة النشاطات النقابية مع النص مع الموافقة على الفقرة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٥ - اذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى اقامها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله ان الفصل كان تعسفياً تصدر المحكمة حكماً باعادة العامل الى عمله الاصيلي أو تقضي بدفع تعويض له بالاضافة الى بدل الاشعار واستحقاقاته الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويكون مقدار هذا التعويض راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته لدى صاحب العمل واذا قلت خدمته عن ست سنوات فيكون التعويض اجرة ستة اشهر .

في المادتين (٤٤) و (٤٥) على أن لا يقل مقدار هذا التعويض عن أجور ثلاثة أشهر ولا يزيد على ستة أشهر .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٥) شطب ما ورد في المادة (٢٥) والاستعاضة عنه بالنص التالي :

- تأخذ الرقم (٢٤)

المادة (٢٤) :

أ - اذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى اقامها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله ان الفصل كان تعسفياً تصدر المحكمة حكماً باعادة العامل الى عمله الاصيلي أو تقضي بدفع تعويض له بالاضافة الى بدل الاشعار واستحقاقاته الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويكون مقدار هذا التعويض راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته لدى صاحب العمل واذا قلت خدمته عن ست سنوات فيكون التعويض اجرة ستة اشهر .

ب - يحسب التعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بحسب آخر أجراً تقاضاه لاعامل .

ج - يسري اجر العامل من تاريخ فصله الى حين اعادته أو قبضه التعويض المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين .

د - يجب ان تفضل المحكمة في الدعوى

خلال خمسة واربعين يوماً من تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الور الحديدي .

السيد الور الحديدي : حقيقة اريد ان اعلق على بند (أ) :

اذا قلت خدمته عن ست سنوات لا يجوز ان يكون المدة غير محدودة اطلاقاً ، لكنني اقترح ان تناسب نسبة التعويض مع مدة الخدمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور شبيكات .

الدكتور مصطفى شبيكات : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة طالما انه فصل تعسفي هو الاساس لاعادته للعمل ، انا اقترح بالنص التالي :

السيد المقرر : انت عضو اللجنة القانونية .

الدكتور مصطفى شبيكات : انا ما كنت حاضراً وزميلي مخالفة .

معالي رئيس المجلس : اذا سمحت الاستاذ عبد الهادي فيه مخالقات حول هذه المادة .

السيد المقرر : لا يوجد مخالقات .

معالي رئيس المجلس : لانك ذكرت ان زميلك مخالفة لكي تلونها ، تفضل الدكتور .

هكذا من النص

الدكتور مصطفى شيكات : الحقيقة الأساس اذا كان هناك فصل تمسفي اقتره المحكمة فالاساس الاعادة للعمل وليس للتعويض ، انا اقترح النص التالي :

اذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى اقامها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله ان الفصل كان تمسفياً ومخالفاً لأحكام هذا القانون جاز لها اصدار امر الى صاحب العمل وفي خلال خمسين يوماً يلزمه باعادة العامل الى عمله الاصلي مع دفع ايام العطل وما ترتب من نفقات على القضاء او بدفع تعويض له بالاضافة الى بدل الاشعار ، هو الاساس لاعادته للعمل .

معالي رئيس المجلس : اريد ان ترسله مكتوباً ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : يا سيدي نحن لناقش قضية في غاية الحساسية ، موضوع الفصل التمسفي ، في الواقع عم يحدث فصل تمسفي أحياناً للتخلص من العبء المالي للعامل لأنه قضى سنوات عديدة في العمل صار له (١٥) سنة صار فيه مكافآت ، صار فيه زيادات ، فصل تمسفي يخرج القرار ويدفع عنه (٢٠٠) دينار ، يخلص من واحد واثبه (٣٠٠) دينار ويوظف واحد (٦٠) دينار. هنا اوافق على التوصية التي طرحها الزميل مصطفى ، لان الاساس هو العودة للعمل وليس التعويض المالي ، هذه قضية لازم تثبت .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الدباس :

الدكتور هاشم الدباس : انا الحقيقة في عندي ليس في المادة ، يعني اذا قررت المحكمة اعادته الى عمله فهذا قرار قطعي فيجب ان يعود الى عمله اما او تقضي بدفع ، يعني هل هناك حكيم او حكم واحد ؟ انا اذهب لما ذهب اليه الاخ مصطفى :

اذا قررت المحكمة اعادته ، يجب اعادته ونسئ قضية التعويض .

اذا صدر حكماً بموجب المحكمة ان يأخذ تعويضه منصوب عليه هنا . اما الفقرة (د) لي عليها اعتراض لانه هذه قيد على المحكمة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور هاشم حتى نستطيع ان نخرج فترة فترة ، علينا لنحصر الحديث في فترة (أ) ولصوت عليها ولأني للقرارات الأخرى .

الدكتور هاشم الدباس : انا مع عودة العامل اذا قضت المحكمة باعادته الى عمله اذا رغب ذلك اما اذا قضت المحكمة بعدم عودته يجب ان يستحق كل التعويضات المنصوص عليها في هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس لا فخر جزء كبير من هذا التعديل الذي ورد من اللجنة القانونية بعضه من اقتراحي ، لان الاصل حماية العامل ، لكن ارجو من اخواني ان ينتهوا ان حماية العامل ليست أحياناً باعادته الى العمل ،

السيد عبد الباقى جمو : الواقع للجنة القانونية راعت استقلالية القضاء فتركت الامر للمحكمة يطبق قرار المحكمة ولا يجوز أن يتدخل احد في قرارها ، ولذلك ما ذهبت اليه اللجنة القانونية راعت فيما ذهبت اليه حقوق العامل وزادت في المدة حتى لا يقدم صاحب العمل على فصل العامل فصلاً تمسفياً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً معالي الرئيس .

بالنسبة لتعديل اللجنة القانونية حقيقة انه تعديل لصالح العامل لا يجوز ان نجراً العدالة ونعتبر طرف ضعيف وطرف قوي اما المحاكم لاني هي الجهة المختصة ، وما ذهبت اليه اللجنة هو حق وقد يكون هناك اساءات متعمدة او لنور شخصي او تصرف لا اخلاقي من العامل ، فيجب ان تفصل المحكمة وتراعي الظروف ، اما بالنسبة لما تساؤل عنه الزميل نور الحديدي حول ستة شهور ، الحقيقة ان الفقرة الموضوعة من اللجنة القانونية هي مراعاة اشد مما ورد في مشروع الحكومة لصالح العامل بالاضافة الى اقتراح الزميل مصطفى شيكات وهو اقترح (خمسين) يوم ان تفصل المحكمة وتعيده للعمل ، الحقيقة اللجنة القانونية قربت اكثر منك في الفقرة الأخيرة تقول (خمسين واربعين) حتى ان تفصل ، اقرب ومتوازلة المادة (١٠٠٪) ، لا بالاعادة او التعويض عليها ان تقرر ، يجب ان تفصل

لأننا نتحدث عن علاقات انسانية انكسرت ، ويستطيع رب العمل بعد ذلك استخدام حتى الوسائل التي يتيح له القانون حتى يتخلص من هذا العامل نحن تركنا هذا الخيار للمحكمة وليست لرب العمل ، المحكمة تدرس ظروف القضية ، فاما أن تقضي بالاعادة واما ان تقضي بالتعويض ، وهذا الحق بيد المحكمة لانها تقدر ظروف كل قضية بعينها ، نحن انطلقنا من مبدأ ان الحرب على العامل احياناً ليست بقسوة الاعادة ، لانها قد تخسره حقوق كثيرة ، وينتهى الاخوان أن اللجنة القانونية شددت التعويض بمعنى اخر ان الفصل التمسفي لو جاء بعد شهر واحد من العمل ، يجب ان يدفع رب العمل ستة اشهر ، هذا الحجم من العقوبات المالية في يقيني اكثر حماية للعامل في بعض من الحالات ، فلنترك الامر للقضاء حتى يجد عملية الاختيار التي توائم كل قضية ظروفها وموضوعاً وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً يعني ما اردت ان اقول له قاله معالي ابو عصام ، بالاضافة الى ان هذه المادة اثناء مناقشتها تم صياغتها بالاتفاق مع نقابة العمال يعني كان فيه موافقة عليها من العمال أنفسهم أو من نقابات العمال وكانت تعتبر مقدمة عن ما جاءت في المادة فيها من قبل الحكومة وكان في المادة الاصلية يجوز للمحكمة ، وهنا اصدرت انا للمحكمة ان تصدر باعادة العامل وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ عبد الباقى جمو .

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ٢١/٥/١٩٩٥ م

الحكمة في الدعوى يا إما تعيده يا إملاً ، اقترح على المجلس التصويت على المادة لأنها متكاملة ولأنها لصالح العامل .

معالي رئيس المجلس : الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : سيدي اعتقد ان الفقرة واضحة ، ان في حال ثبوت ان الفصل كان تعسفياً فللمحكمة ان تحكم باعادته الى عمله ، وهنا بيت القصيد ، اقترح هنا اضافة فقرة او كلمة واعتقد ان في هذه الكلمة سيكون ما ذهب اليه الزميل حدادين ، اذا كان الفصل تعسفياً تصدر المحكمة حكماً باعادة العامل الى عمله الاصلي ان رغب بذلك او التقديم بدفع التعويضات .

معالي رئيس المجلس : ان رغب بذلك .

الدكتور نزيه عمارين : نعم ، والاصل هنا اعادة العامل الى عمله ، او تقديم المحكمة بدفع التعويض له .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الامر صابر واضح في هذا الموضوع ، الدكتور القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

الاصل في هذه المادة ان تقضي المحكمة بعودة العامل الى عمله ان كان الفصل تعسفياً ، واما قد ترأى المحكمة ان من مصلحة العامل ان تحكم له بالتعويض كما تفضل ابو عصام ، هناك علاقات انسانية قد تهشمت وقد تحطمت بين العامل وصاحب العمل اذا عاد العامل بالرغم عن ان صاحب العمل الى العمل قد

يحكم له الدسائس مستقبلاً وقد يفصل من عمله دون ان يكون له اي حقوق اخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، اخ بسام القضية اصبحت واضحة ، تفضل اخ بسام .

السيد بسام حدادين : سيدي نحن نتحدث عن قضية في غاية الحساسية ، ولقائشها في هذه الظروف ونجر قوانين هكلها وهذا غير منطقي .

معالي رئيس المجلس : ما هو المطلوب اخي بسام ؟ هكلها طرحت للنقاش من قبل المجلس الكريم .

السيد بسام حدادين : يا سيدي لنناقش موضوع فصل تعسفي .

معالي رئيس المجلس : من يرغب في الادلاء برأيه نقول له تفضل وتكلم ما تريد .

السيد بسام حدادين : أولاً : اذا موضوع التعويض هو كرم ، انا اقول يشترط التعويض برغبة العامل ، اذا هو يهتد يقبل التعويض حسناً . ان نختار المحكمة في موضوع التعويض اذا وافق العامل .

معالي رئيس المجلس : لدينا اقتراح واحد في هذا الموضوع الذي هو اقتراح شتيكات تسحب اقتراحك ؟

الدكتور مصطفى شتيكات : نعم . معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

هذا الانهاء من عطل وضرب يعود تقديره الى المحكمة المختصة على ان لا يتجاوز مبلغ ما يحكم به على العامل اجر نصف شهر عن كل شهر من المدة المتبقية من العقد .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٦) موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح رقم (٢٥) .

- الغاء الرقم (٢٩) الوارد في المادة والاستعاضة عنه برقم (٢٨) والغاء الرقم (٢٨) الوارد في المادة والاستعاضة عنه برقم (٢٧) . وذلك ليهتلق التعديل وقرار اللجنة باعادة ترقيم المواد .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٧-٢ - مع مراجعة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل أو توجيه إشعار اليه لإنهاء خدمته في أي من الحالات التالية :

١ - المرأة العائلة الحامل ابتداء من الشهر السادس من حملها أو خلال اجازة الأمومة .

٢ - العامل المكلف بخدمة العلم أو الخدمة الاحتياطية في أثناء قيامه بتلك الخدمة .

الزملاء الافاضل قرار اللجنة القانونية بشطب المادة (٢٥) والاستعاضة عنها بالفقرات (أ / ب / ج / د) الفقرة (أ) مطروحة للتصويت ، من مع الفقرة (أ) ؟ اقلية .

(ب) مطروحة للنقاش ؟

السيد المقرر : تصليح لغوي ، بحساب آخر اجر تقاضاه العامل .

معالي رئيس المجلس : من مع الفقرة (ب) ؟ موافقة .

الفقرة (ج) من معها ؟ موافقة .

الفقرة (د) من معها ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٦-٢ - اذا أنهى صاحب العمل عقد العمل المحدد قبل انتهاء مدته أو أنهاء العامل لأحد الأسباب الواردة في المادة (٢٩) من هذا القانون يحق للعامل استيفاء جميع الحقوق والمزايا التي ينص عليها العقد كما يستحق الأجور التي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد ما لم يكن إنهاء عقد العمل فصلاً بموجب المادة (٢٨) من هذا القانون .

ب - اذا كان إنهاء العقد المحدد المدة صادراً عن العامل في غير الحالات للنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون جاز لصاحب العمل مطالبة بما يتشأ عن

هكذا عند الطلب

٣ - العامل في أثناء إجازته السنوية أو المرضية أو الإجازة الممنوحة له لأغراض الثقافة العمالية أو في أثناء إجازته المتفق عليها بين الطرفين للاتحاق بمعهد أو كلية أو جامعة معترف بها .

ب- يصبح صاحب العمل في حل من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إذا استخدم العامل لدى صاحب عمل آخر خلال أي من المدة المنصوص عليها في تلك الفقرة

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٧) موافقة بعد :

- إعادة ترقيمها لتصبح رقم (٢٦) .

الفقرة أ -

- البند (١) شطب كلمة السادس والاستعاضة عنها بكلمة (الخامس) .

- إضافة بند جديد برقم (٤)

٤- العامل الذي يتفرغ للعمل النقابي وفق أحكام هذا القانون .

ب - شطب كلمة (استخدام) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة (عمل)

معالي رئيس المجلس : المادة (٢٧) الفقرة (أ) بروجها مطروحة للمجلس الكريم ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : اعتذر اني كنت في اللجنة القانونية عندما جرى بحثها ، لكن أحياناً بعض أجزاء البحث لا تتيح البحث

بحرية أو تكون فيها سلق يؤخذ به الإنسان ، المقصود من (أ) (١) ان لا تفصل المرأة العاملة لانها حامل ، ان نحمي من هذا النوع من الفصل التعسفي ، لنأتي الى الواقع الزلزال الى الخامس هذا لا يغير شيء ، من هذه الاسباب الواقعية :-

اولاً : ان هذه المرأة خلال خمسة اشهر ، هذا القطاع قطاع العمال بالاعظم قطاع بسيط وموضوع حديثه اصلاً هو الاحاديث البيئية ، الخلفة والاحباب وغيره ، اذن خبر حملها اكيد سوف يتسرب قبل خمسة اشهر بسهولة وسوف يصل الى صاحب العمل ، لانه سوف يكون من ضمن حديثها الجاري .

ثانياً : عندنا نحن دائماً عدد من الاحمال ، فالحمل المتكرر يكون ابرز من يكون وضوحاً قبل شهر الخامس واحد الاطباء يؤيدني الدكتور القضاة فيكون واضح جداً ، اذا سمعنا للشهر الخامس معناه نحن سمعنا ان يتم هذا التعسف ، انا اقول ان نزل الى حد ادنى لكي لا يكون فيه الفصل اقول الى الشهر الثالث ، اما اذا بقي الشهر الخامس مؤكداً يمكن لأي صاحب عمل ان يعرف ان العاملة عنده حامل وان يفصلها وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : اذن الاقتراح استبدال الشهر الخامس من قرار اللجنة القانونية بالشهر الثالث ، السيد المقرر .

السيد المقرر : يعني نرد العودة الى اليوم

التي تم فيه مناقشة هذه المادة وكان اعضاء اللجنة القانونية عندهم اراء مختلفة ، وكان فيه من الشهر السابع والشهر الثالث وتم الاتفاق والاخت توجان وافقت بحرية تامة ان تكون الشهر الخامس وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الحافظ الشخانية .

الدكتور عبد الحافظ الشخانية : الحقيقة هنا النص كما هو وارد ، هو المقصود مثل ما تكلموا السادة الزملاء ان لا يكون الفصل بسبب الحمل ، لكن الان نقول الشهر الثالث او الرابع والخامس ، عندما يأتي النص انه لا يجوز فصل المرأة الحامل ، اي النساء باستمرار يمكن ان تكون حامل يتكرر ذلك مرات عديدة ، ان يتخذ ذلك حجة لعدم الفصل اذا كان هنالك اسباب اخرى لا تجوز ، لكن للطلوب تعديل النص على ان يعطي معنى انه لا تجوز فصل المرأة بسبب الحمل ، لكن لانها في الشهر الثاني او لانها بالشهر الثالث او الرابع هذا كلام لا يجوز .

لذلك ارى سيدي الرئيس تحديد المادة على ان يكون النص كالتالي :

مع مراعاة احكام المادة كلها او توجيه اشعار اليه لانها خدمته في اي من الحالات التالية ، تصبح لانها الخدمة بسبب الحالات التالية :

١- الحمل .

معالي رئيس المجلس : هذه التصليح

اللغوي عليها اخ عبد الحافظ ، لكن بندي القانوني رأيك في هذه القضية انت تقترح تعديل الفقرة (١) بحيث تصبح المرأة الحامل فقط ، كاني فهمت عليك هكذا .

الدكتور عبد الحافظ الشخانية : ليست الحامل ، لا يجوز الهاء خدماتها بسبب الحمل .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي كويس هذا اللي يعطي المعنى المعنى اللي يدك ياه اذا كان هذا رأيك ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس اعتقد ان النقاش نحى منحى غير ما تقصده المادة ، المادة تتحدث عن اسباب الفصل ، فالحديث عن الفصل له مكان اخر وموقع اخر والفصل التعسفي والمرجعية للمحكمة ، المادة هنا تتكلم عن مند لا يجوز الفصل خلالها ، لا يجوز الفصل خلال هذه المدة ، بمعنى اخر لا يعقل ان كل امرأة حامل تكون على حق في العمل هب أن سبباً حقيقياً يستدعي الفصل ، هل وجود الحمل حائل دون ذلك ؟

نحن ما نلهبون اليه ان لا يكون الحمل سبباً للفصل هذا حقيقة لكن هذا ليس موقعه ، جئنا لنقول بمدد معينة المدة الاولى نقول :

المرأة الحامل بعد الشهر السادس ، كان لاله ادعاء عدم القدرة على العمل اخذ الحمل مضنة على الظلم ، لكن الحمل في الشهر الاول والثاني والثالث ليس مضنة على الظلم

اسماؤهم يمكن ان اقدمها مؤسسة عريقة في البلد لا اريد ان اسميها ، فاقترح اضافة بعد حملها او خلال اجازة الامومة او الزواج .

معالي رئيس المجلس : مخاطبتي انا اخ بسام ، ماذا تريد ؟

السيد بسام حدادين : انا بدي المرأة لما تتزوج في العمل ما يفصلوها .

معالي رئيس المجلس : اخ بسام عم تضيع الوقت ولم توضح رأيك ، ماذا تريد بالضبط ؟

السيد بسام حدادين : بدي اجصن المرأة اذا تزوجت وهي في العمل ألا تفصل ؟

معالي رئيس المجلس : في عندك نص ؟

السيد بسام حدادين : سأدور لك عليه .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : سيدي اعتقد اننا نضيع حماية العامل بمثل هذا الحوار نحن لا نتحدث عن اسباب الفصل للمرة الثانية ، والمسؤول في اي شركة او مؤسسة قادر على ان يبرز الفصل ولا يربطه بالزواج يعني كائي ياخواني ان يقول :

اذا تزوجت العاملة اخذت حصة لا يجمع بها النواب ولا الوزراء .

ليس هذا هدف ، اسباب العزل تختلف عن التحصين خلال مدة محددة ، احصنك

والتعسف العامل الذي ذهب لخدمة العلم خلال هذه المدة ممنوع ان يفصل ، ولا توجه له اشعارات ، العامل الذي اخذ اجازته السنوية ان لا يزل في غيابه ، لكن بعد ان يزل يوم تنشأ اسباب العزل ، فتمارس والمرجعية للمحاكم الحديث في هذه المادة ايها الاخوة عن مدى يتوقف العزل خلالها وليس عن اسباب العزل وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : لقد اوفى الحديث كامله معالي الاخ ابو عصام ، فحقيقة ان مشروع القانون الوارد من الحكومة بالاضافة الى التعديل البسيط الذي ورد في قرار اللجنة القانونية هو لمصلحة المرأة وليس كما طرحت الاخخت توجان انه تزيله لثلاث ، فيصبح صاحب العمل ضد تعين المرأة اذا طبق زي ما حكمت الاخخت توجان ، يقول لك حتى المرأة المتزوجة لا اريد ان اعينها في مؤسستي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : اود ان اضيف التالي :

في مخالات حقيقة معالي الرئيس يتعرض لها نساء عندما يتزوجن في العمل ، وانا اعرف احد المؤسسات المصنعية لا اريد ان اسميها تفصل المرأة بمجرد الزواج تفصل ، ولدي

خلال الاجازة وخلال المرض وخلال الغياب وخلال التكليف ، لكن هذا التحصين لا يصرف بعد ان تعود من ذلك ، وليس هذا مكان للمادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : الحقيقة اؤيد ما قاله ابو عصام وينسب لما وافقه كثير ، وافقه على ان هنا نتحدث عن الظرف المحدد الخاص ، الموقت بفترة زمنية محددة وليس دائم ، الزواج اذا وضعنا هنا الزواج دائم الى نهاية حياته ، اذا نحن حصناها الى ان تموت وهذا لا يجوز ، لكن يجب ان نعود للمادة ، واقع الحال انها تفضل لانها حامل ، فيجب ان نسد بقدر الامكان احتمال معركة صاحب العمل هذا بانها حامل كي يقوم بفصلها ، فاذا بكرنا فترة الحمل ساعدنا على هذا التحصين وهو ليس دائم ، يعني غالبية الحالات سينكشف امرها قبل ثلاثة اشهر وستفصل ، أما ان يقال انه مجرد ان لا تتقاعد بعد الاشهر الستة بحجة المرض ، القانون حكم لها باجازة امومة محددة وبأي اجازة اخرى بنصف راتب او بدون راتب وهي تستطيع اذا رادت عن اجازة الامومة تدخل ضمن اجازاتها المنصوص عليها في هذا القانون لاسباب اخرى ، اذن ليس صحيح انها تستعذر بسبب الحمل وتجلس باقي السنة اشهر مثلاً في البيت ، وهنا ايضاً نقطة مهمة قانون العمل والعمال هو قانون من اهم القوانين التي تراعي حضارة وسلامة الاسرة

، لانها تتعامل مع قطاع محدود الدخل واحياناً محدود الثقافة ايضاً ، ففي هذا النطاق نحن علينا هنا حماية الطفل ايضاً ، وعدم حماية الطفل كلفتها على كافة المجتمع ضخمة جداً ، هذه المرأة عندما تعمل في عمل وتعرف ان لديها تأمين صحي ، فتحمل وهي تعتمد على التأمين الصحي ، اذا حرمت من عملها سوف يأتي طفلها في ظروف صحية غير مناسبة ، اي انها لن تتمتع بليلة واحدة على الاقل في مستشفى البشير وتلد على يد قابلة او في مركز صحي ، او ان ياتيها قابلة مركز الامومة والطفولة وهذه حماية للطفل ، فهذه المرأة قد تلجأ الى اساليب للولادة بذاتها فهنا تضر الطفل وليس هناك تحصين لها لصحتها او لصحة طفلها ، فهنا ارى ان هذا الواجب الاجتماعي لقانون العمل ، يجب ان ينص على ان يكون فصلها لا يجوز قبل شهرها الثالث وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : بالنسبة الى الفقرة (أ) هي الحقيقة ناحية انسانية وكما تفضل الزملاء هناك طرق ومعالجات لحالات الفصل مفصلة في القانون ، عجز الفقرة (أ) او خلال اجازة الامومة واضح ما دام عنصر السنائي مصر على ان يكون ابتداء واحاروا ما بين (ثلاثة) اشهر (وسنة) اشهر ، فانا ليست طبيباً ولكن ارجو من الاطباء ونقول كلجنة مختصة ومفيدة ، المرأة العامل الحامل بحمل غير كاذب تثبت بأي طريقة من الطرق القانونية

هكذا عند الفصل

والسلام عليكم وانتهينا لا (ثلاثة) أشهر ولا (ستة) أشهر ولا (خمسة) أشهر .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : أريد ام احود لما قالته الاخوت توجان واذا تذكر المناقشة التي تمت في اللجنة القانونية هناك خطر على المرأة ، نحن ناقشنا الموضوع انه اذا كان (ثلاثة) أشهر ، هذا سيجعل صاحب العمل مسيقاً لا يفكر بتشغيل المرأة ، يعني اذا تذكر المناقشة كانت فيه هناك خوف عندما يكون هذا الشرط موجود ويعتقد انه فيه احتمال ان يستعمل هذا الحق لا يشغل المرأة ، ولذلك اتفق في حل وسط وهو الشهر الخامس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ ابراهيم شحدة .

السيد ابراهيم شحدة : فقط اريد ان اوضح مسألتين :

الاولى ان حظر او فصل او إنهاء خدمة المرأة الحامل اعتباراً من الشهر السادس او غيره ، لا يعني اجازة فصلها في الحمل قبل هذه المدة ، لان فصلها بسبب الحمل قبل هذه المدة يعني اعتماد اسباب لم يجعل القانون منها مشروعاً فصلها وهي قابلة في هذه الحالة او انها يمكن ان تطلب التعويض اللازم ، الذي تفضل به الاخ بنام موجود حكماً في هذا القانون ، يعني ان فصل المرأة الحامل بسبب الحمل ، يعني ان فصلها لم يتم بسبب من الاسباب التي اعتمدها القانون والذي يجعل فصلها تعسفياً بما

يرتّب عليه وغير ذلك فصاحب العمل يمكنه ان يفصلها في اي وقت يشاء ، كل ما في الامر ان هذه المادة حصّنت المرأة في هذه الشهور بالذات ضد تطبيق احكام هذا القانون ويجب ان لا يحدد ذلك لفترة اطول من هذه والا يمكنها بزواجها او حملها ان تظل كذلك ، تظل احكام القانون معطلة ، فرجائي الحار ان يكون ذلك واضحاً للاخوة ان ما يسعون اليه موجود في احكام هذا القانون ولا حاجة للنص عليه اطلاقاً ، وهي محمية من كل ما يمكن ان يكون تعسفياً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل هناك اقتراح معدل لقرار اللجنة القانونية وهو الذي وزد باستبدال كلمة الشهر (الخامس) بالشهر (الثالث) من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية مطروح للتصويت ، من مع القرار ؟ موافقة .

الفقرة (ب) . من مع النص الاصلي كما ورد في المشروع ؟ موافقة . السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٨ - لصاحب العمل فصل العامل دون اشعار وذلك في اي من الحالات التالية :

أ - اذا انتحل العامل شخصية أو هوية غيره أو قدم شهادات أو وثائق مزورة بقصد جلب المنفعة لنفسه أو الاضرار بغيره .

ب - اذا ارتكب العامل خطأ نشأ عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط ان يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال ثلاثة أيام من وقت علمه بوقوعه .

ج - اذا خالف العامل النظام الداخلي للمؤسسة بما في ذلك شروط سلامة العمل والعمال رغم التذكرة كتابة مرتين .

د - اذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً متقطعة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية حتى أن يسبق الفصل التار كتابي يرسل بالبريد المسجل على عنوانه وينشر في إحدى الصحف اليومية المحلية مرة واحدة .

هـ - اذا لم يقم العامل بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب عقد العمل .

و - اذا أفشى العامل الأسرار الخاصة بالعمل .

ز - اذا أدين العامل بحكم اكتسب الدرجة القطعية او جندحة ماسة بالشرف والأخلاق العامة .

ح - اذا وجد أثناء العمل في حالة سكر بين او متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة او مؤثر عقلي او ارتكب عملاً مخالفاً بالاداب في مكان العمل .

ط - اذا اعتدى العامل على صاحب العمل او المدير المسؤول او أحد رؤسائه او أي

عامل او على أي شخص آخر في مكان العمل أثناء العمل او بسببه وذلك بالضرب او التحقير .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٨) موافقة بعد :

- إعادة ترقيمها لتصبح برقم (٢٧) .

- الفقرة (أ) لا يوجد تعديل عليها .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح على المجلس الكريم على الفقرة (أ) التي اقترت نص المشروع الاصلي ؟ موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

ب - تصبح نص الفقرة (هـ) من نفس المادة وإعادة ترقيم الفقرات بعدها .

الفقرة (ب) تصبح بحرف (ج) وموافقة بعد اضافة عبارة (الجهة أو) بعد عبارة (ان) يبلغ صاحب العمل (.

- شطب كلمة (ثلاثة) والاستعاضة عنها بكلمة (خمسة)

معالي رئيس المجلس : مطروحة الفقرة (ب) للمجلس الكريم ، الدكتور الرضي .

الدكتور فرح الرضي : اقترح اضافة كلمة او عبارة عن قصد بعد كلمة خطأ ، أي اذا ارتكب العامل خطأ عن قصد .

لأنه بهذا الشكل قد لا يكون قصده ان يلحق الضرر بهذه المؤسسة .

هكذا في الأصل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ اللبيب .

السيد محمد الدويب : ما يصير خطأ عن قصد ، والخطأ يا سيدي مرفوع ، رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ صالح شعواطة .

السيد صالح شعواطة : يتيح لرب العمل فصل العامل لو ارتكب خطأ غير مقصود ، مثل السواقين اذا ارتكب خطأ التتابع القريب وحصل حادث سير فان صاحب شركة الباصات يعطى من خلال هذه المادة صلاحية فصل السائق ، لذا اقترح ان يضاف الى النص : اذا ارتكب العامل فعلاً مقصوداً ومعمداً . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تقصد خطأ مقصوداً ومعمداً ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : الحقيقة هذه ناقشناها مفصلاً وأريد ان اوضح هنا اذا وضعنا معتمداً اثبات القصد صعب قانونياً ، فهنا يستطيع ان يقول ويريد ان يثبت انه تعمد وله ان يثبت انه غير متعمد ، الاساس انه غير متعمد وعادة الشك في صالح المتهم ، فاذا شك في ان العمل متعمد هنا يكتسب حصانة ، وهنا حقيقة تصوروا لو أثلث شيء بخسارة جسيمة لم تأتي وتقول : ما لم تثبت ان هذا كان معتمداً ، عليك ان تقيم لي ان تجازف اذا كان عمله كيدي او ان يكرهه ، او اذا كان إهمالاً بطبعه ، وفي

مواقع العمل انت لا تعرف العامل قبل ان توظفه ، فعندما توظفه اذا كان حتى التابع في السير كما قال ، هذا نوع من التهور في السير يحق لصاحب الشاحنة ان لا يأتمن شاحنته بعد ذلك لهذا السائق ، فعلى السائق ان يحفظ بحيث لا يكون خطأه مؤدي الى خسارة جسيمة ، هنا تصبح في سلامة اجواء العمل تتحقق انا لا ارى ان تترك اذا تعمد لانه في معظم الحالات قد يكون كيدي ، وقد يكون إهمال وقد يكون نوع من الاستهتار عند العامل ، لكنها كلها لا تنصب في العمد الذي يصعب البتة .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : حقيقة هو عقد يقيم توازن بين صاحب العمل والعامل ، ويشترط ان يكون هذا التوازن مبني على ان العامل ايضاً حريص على اداء العمل دون إهمال او خطأ ، المادة هذه تتحدث عن الخطأ الذي ينجم عنه خسارة مادية كما ذكرت السيدة توجان ، بالنسبة لقضية القصد قضية مختلفة أصلاً ، ولذلك اذا أهمل العامل ونشأ عنه خسارة مادية جسيمة ، جاز لصاحب العمل ان يفصل هذا العامل لانه فعلاً غير مؤتمن على ذلك العمل ، ولذلك يرجى الانتباه انها تتحدث عن الخطأ اي الإهمال الجسيم ، موضوع القصد موضوع مختلف أصلاً فسنسح المقتد دون اي اجراء ، وواضح النص الذي تقدمت به الحكومة لتغطية هذه الحالة . وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، دكتور طيبشات .

الدكتور عبد الرزاق طيبشات : المادة تتحدث عن خطأ بسبب خسارة جسيمة ، لا تتحدث عن خطأ عادي او إهمال عادي ، عن خطأ يرتب عليه خسارة جسيمة وانا مع ابقاء هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : نفس ما ذهب اليه معالي الوزير ومعالي الزميل ، الخطأ هنا ليس الخطأ الوارد في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام (رفع عن امتي الخطأ) لذلك كل خطأ يؤدي الى الخاق ضرر باخرين هو يفرم الخطأ او الخطي وكلاهما ، ولذلك هذه المادة يجب ان تبقى كما هي ، الخطأ هنا الخاق ضرر والحاق الضرر معناه اعطاء الحق لصاحب العمل باتخاذ الاجراء الذي ينص عليه القانون . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : واضح نقاش الرملاء في هذا الموضوع ، هناك اقتراح بادخال تعديل على الفقرة (ب) ، بأن يضاف بعد كلمة خطأ كلمة : مقصود ومعمد . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

رأي اللجنة القانونية ، من مع قرار اللجنة ؟ حسناً موافقة .

معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : شكراً معالي الرئيس اقتراحات اللجنة القانونية من حيث الموضوع اخذ بها بالتفصيل بس كان فيه بالترقيم أخطاء ، يعني (ب) تصبح (هـ) وبعد شوية (ب) تصبح (جـ) ، تمنى ان يترك الترقيم لشكله الحالي ، ونحن وافقنا على تعديل الموضوع .

السيد المقرر : لهذا السبب لم تدخل في قضية الترقيم باعتبار انه سيتم الترقيم لاحقاً .

معالي رئيس المجلس : يعاد تصحيح الترقيم حسب استقرار القانون بشكله النهائي .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

ج - تصبح بحرف (د) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية موافق عليها ، من مع القرار ؟ موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

د - تصبح بحرف (هـ) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة . (هـ) موافقة ؟ موافقة . (جـ) موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

ر - اضافة كلمة (قضائي) بعد عبارة (اذا ادين العامل بحكم) .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : اذن انت مع المادة كما وردت في المشروع ؟

الدكتور عبد الحافظ الشخانية : في المشروع وليس مع تعديل اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : لاقتناع اخي عبد الحافظ اثناء العمل لا تعني بالوقت ، اثناء العمل بمعنى وهو يعمل ، ولا تعني اثناء العمل في مدة الدوام ، يعني اذا الدوام من الساعة (الثامنة) لغاية الساعة (الثانية) وخرج (ساعة) وحدث معه هوشه هذه لا تعني اثناء العمل ، هنا تعني وهو يعمل والامر الثاني او سببه ، افترض انه راح ربط لرب العمل او لمن اختلف معهم على بعد (كيلو) متر من المصنع ، يصبح هذا الامر مباحاً ، يقتله بزه يعني مسموح به ، هذه الجملة لا تعني خلال مدة الدوام وإنما تعني وهو يعمل او بسبب العمل ، في اي مكان ، فبسببه هي التي رجعت الى مكان اخر وليس اثناء العمل .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : هنا يحتاج الى قرار من المحكمة ليفت ان العامل معتدي والي اخره ، يعني من الذي ثبت انه فيه اعتداء ؟ المحكمة ؟

اقتراحي : اذا صدر قرار من المحكمة يدين العامل بذلك .

- شطب عبارة (او جنحة) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (بجنحة او جنابة)

معالي رئيس المجلس : من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

(ح) مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

ط - شطب عبارة (في مكان العمل) الواردة آخر الفقرة .

معالي رئيس المجلس : من مع قرار اللجنة القانونية ؟ الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانية : صاحب العمل ليس مسؤولاً عما يجري بهذا الشخص في اي مكان كان لنفترض انه واحد تهاوش مع احد اقاربه ، شو دخل صاحب العمل في ذلك ؟

معالي رئيس المجلس : مؤللك اخ عبد الحافظ اذا كان العامل حصلت معه مشكلة او مشاجرة خارج موقع العمل .

الدكتور عبد الحافظ الشخانية : يا سيدي حتى اثناء العمل لنفترض الي اعلم في مكان ما وشيء لا يتعلق بالعمل نهائياً ولا بصاحب العمل ، في هذه الفترة استغللت وخرجت للقاء جماعة ، وهناك تهاوشت معهم صاحب العمل ليس معني بذلك ، لذلك ارجو ابقاء جملة في مكان العمل كما هي .

معالي رئيس المجلس : اين تضاف ؟ السيد بسام حدادين : فيه (ط) ، اخرها .

معالي رئيس المجلس : تفضل شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : المعنى واحد الا ان ابقاء المادة كما هي ، يكون اوسع مسؤولية لان اي اعتداء في مكان العمل يعتبر سبباً للفصل ، ولذلك كما فسر الاخوان وذهبت اليه اللجنة القانونية ، شطب الأخل برأي اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : في الحقيقة انه ما اثاره الزميل عبد الحافظ في مكانه من الناحية القانونية الفقرة كما وردت في مشروع الحكومة هي فقرة متكاملة ولا نسأل اي عامل يخرج من المصنع او المعمل ويكون يعمل ويلتقي مع شخص اخر ويتشاجر معه بدون مراءى بدون رقابة وتأتي ولحاحيه ونقول له ربما يكون ذلك الشخص هو البادئ ولكن في مكان العمل يمكن ان يكون زبون غير عامل في المعمل او رئيس وبأني ويقوم هذا بضرره وتحقيره ، فلذلك يجب ابقاء كلمة مكان العمل وانما ليست مع اللجنة القانونية بهذا .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : المحكمة ان هذه مشاجرة عندما تأتي وانها تؤثر اجزاء العمل

وتزيل الجو الطبيعي وقد تؤدي الى ما هو اسوأ من هذا ، فسواء تمت مكان العمل او خرج العمل وترى بهم في الخارج ، يعني تركته يفلت عن عقوبة هذا وابقاه ضمن هذه المجموعة سوف يفسد جو العمل وقد يؤدي الى اسوأ ، فهذا هو المقصود حقيقة لان عقوبة الشجار وحدها قادر الذي جرى عليه الاعتداء ان يأخذها الى المحكمة وتحكم بها ، انما المقصود المحافظة على جو العمل لكي لا يصبح خطير ومتوتر ، فانا ارى ان تحذف في مكان العمل ويبقى في أي مكان وهناك اضافة لما قاله الاستاذ بسام هو اشترط ان يأتي هذا بحكم محكمة .

أولاً : هذه الشجارات ليس بالضرورة انها تلعب جميعها للمحكمة ، يعني اذا اشترطنا هذا اصبح وجوباً ان تأخذ اصغر شجار جرى ونقل على المحاكم الثقيلة اصلاً دون رغبة أصلية عند احد الطرفين بأخذ هذا الشجار الى المحكمة .

لكن هذه المواد كلها من (أ) الى (ط) محكمة بقرار المحكمة من ناحية ، انه اذا جرى هذا الفعل فقام صاحب العمل بفصل العامل ، العامل الذي يعرف ذنبه يتوقف ولا يحاول ان يشتكي ، لكن العامل الذي يعتقد انه قد خون وان ليس هذا هو السبب في فصله ، او انه لم يرتكب ما نسب اليه من هذه المواد قادر على الذهاب الى المحكمة ورفع قضية فصل تعسفي والبند الاخرى تفطيتها وسيحكم له بالمعطل والضرر ومعاد الى العمل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، تفضل استاذ هاشم .

هكذا عند الفصل

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني أعلن استئناف الجلسة ،
السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٩ - يحق للعامل ان يترك العمل دون
إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن
انتهاء الخدمة وما يترتب له من
تمويضات عطل وضرر وذلك في أي
من الحالات التالية :أ - استخدامه في عمل يختلف في نوعه
اختلافاً ينافي عن العمل الذي اتفق على
استخدامه فيه بمقتضى عقد العمل على
أن تراعى في ذلك أحكام المادة (١٧)
من هذا القانون .ب - استخدامه بصورة تدعو الى تغيير محل
إقامته الدائم الا اذا نص في العقد على
جواز ذلك .ج - نقله الى عمل آخر في درجة أدنى من
العمل الذي اتفق على استخدامه فيه .د - تخفيض أجره ، على أن تراعى أحكام
المادة (١٤) من هذا القانون .هـ - اذا ثبت بتقرير طبي صادر عن مرجع
طبي ان استمراره في العمل من شأنه
تهديد صحته .

الدكتور هاشم الدباس : الحقيقة ان
المعادلة يجب ان يكون متوازنة ، لا يفترض ان
العامل دائماً هو الذي يعتدي على الآخرين ،
ربما واحد اتصل هاتفياً وقال له انك في
المستشفى وتعال ، وشاهد الضارب امام الباب
وضربه ، انا اعتبر ان مكان العمل ضروري جداً
للموازنة بين العامل ومن يعتدي على العامل من
الخارج ، لذلك ارى اما الابقاء على مكان
العمل او توضيحها كما جاءت من معالي نائب
رئيس الوزراء ، بحيث يبين في مكان العمل ان
وجوده اثناء عمله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ
طلال عبيدات .السيد طلال عبيدات : انا مع شطب
مكان العمل لان العامل قد يعتدي على
صاحب العمل خارج مكان العمل ، لسبب انه
قد حصل بين صاحب العمل والعامل في شيء
يربط له .معالي رئيس المجلس : شكراً ، قرار
اللجنة القانونية شطب عبارة في مكان العمل ،
وهناك اقتراح من احد الزملاء الزميل بسام
بإضافة :- اذا صدر قرار من المحكمة في نهاية
الفقرة (ط) . من مع قرار اللجنة القانونية ؟
أغلبية واضحة .

هناك اقتراح من الاستاذ بسام وهي لا
تتناقض مع قرار اللجنة القانونية اذا اقرت من
المجلس الكريم ، اذا صدر قرار من المحكمة ، من
مع هذا الرأي ؟ لم يقر الاقتراح المادة ككل
موافقة ؟ موافقة .
أرفع الجلسة لمدة ثلاث ساعة للاستراحة .
(رفعت الجلسة للاستراحة)

و - اذا اعتدى صاحب العمل أو من يمثله
عليه في أثناء العمل أو بسببه وذلك
بالضرب أو التحقير .ز - اذا تخلف صاحب العمل عن تنفيذ أي
حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام
صادر بمقتضاه شريطة أن يكون قد تلقى
إشعاراً من جهة مختصة في الوزارة
تطلب فيه التقيد بتلك الأحكام .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٩) موافقة بعد :

- إعادة ترقيمها لتصبح برقم (٢٨) .

- شطب كلمة (استخدام) وإنما وردت
في المادة والاستعاضة عنها بكلمة
(تشغيل) .معالي رئيس المجلس : نطرح المادة فقرة
فقرة ، الفقرة (١) ، الاستاذ محمد داوودية .

السيد محمد داوودية : في هذا المشروع
يوجد توازن بين العامل ورب العمل ، وفيه
محاولة من جانبنا لحماية العامل بشكل ما ،
ولانتزاع بعض المكاسب له وبعض الضمانات
له ، لكن يخشى وهذه الخشية في مكانها ان
يلجأ أرباب العمل الى تكييف الفهم وعقود
العمل التي سيرمونها مع العمال بحيث تنتزع
جزء من هذه التحسينات او من الضمانات التي
توفرها للعمال ، على سبيل المثال : استخدامه
في عمل ادنى او عمل اخر غير الذي اتفق عليه
في العقد ، هذا سيحتال عليه رب العمل
بجملة منطاة وينتظر العامل أربع سنوات ولا

يأخذ حق ولا باطل من رب العمل ، لا اعرف
يا معالي وزير العمل كم فيه امكانية لوضع نص
او عقد عمل موحد يعكس روح القانون
وبعكس حرص الحكومة والمجلس على ضمان
لحافظ على التوازن الذي موجود في هذا
القانون بحيث لا يلجأ أرباب العمل الى
الالتفاف على هذا القانون بشكل او باخر
لتفريقه من مضمونه ، قد يشتمك ان تلجأ الى
عقد عمل موحد بصيغ عامة ومضبوطة
ومحدودة تكفل التوازن المنشود ، وشكراً
معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان -

السيدة توجان فيصل : حقيقة هذه
التخوفات بالنسبة لتحايلات اصحاب العمل
واردة ، انما يصعب ضبطها عن طريق عقد
عمل موحد ، لأنه اصلاً أي عقد يخرج عن
نصوص القانون في أي مادة من مواده او يوده
يصبح هذا البند لاغياً ما يخرج عن القانون
لاغياً في التعاقد ، لكن اذا بدأنا تدخل
لتفسيرات هذه المادة ، المشكلة هي مثل ما قال
الزميل داوودية هي بالتحايل اما الالتفاف على
بعض المواد ، أي انها في طريقة التفسير المواد
لصالح طرف بدون اخر ، فلا يمكن لعقد عمل
ان يستطيع ان يغطي عن هذه التفصيلات ، لكن
مضمون في القانون ان العقد الذي يخرج عن
صيغة القانون مرفوض الا اذا اعطى العامل
مكتسبات إضافية ، وهنا يأتي العقد الفردي او
العقد الجماعي الذي اضيفت فيه مكتسبات
العامل على القانون يصبح جائزة لكن العقد
التي تخالف لنصوص القانون بحد ذاتها باطلة .

معالي رئيس المجلس : إذن الفقرة (دأ) .

هكذا في الأصل

راي اللجنة القانونية شطب كلمة استخدامه والاستعاضة عنها بكلمة تشغله ، تفضل استاذ عبد .

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس .

الواقع انا اعترض على الفقرة الاولى : بحق للعامل ان يترك العمل دون اشعار . لماذا دون اشعار ؟

يشعر صاحب العمل انه سيترك العمل ، يعني واحد يشتغل في موقع مهم ، واعتقد ان صاحب العمل هو مجحف في حقه ، رأساً يسحب نفسه ويخرج من العمل ويترك كل شيء ، الا له شغالة وغيرها من دون اشعار هو غير وارد ، يجب عليه اشعار صاحب العمل ويقول له اني ساترك العمل بسبب كذا وكذا ، اعتقد ان هذا زائد في حده .

معالي رئيس المجلس : ماذا تقترح استاذ عبد موسى ؟

السيد عبد موسى النهار : اقترح ان يشعر صاحب العمل بان هذا العمل مجحف في حقه وانا ساترك هذا العمل غداً مثلاً .

معالي رئيس المجلس : اقترحك انه بحق للعامل ان يترك العمل بعد اشعار ، هكذا تقصد ؟

السيد عبد موسى النهار : نعم .

معالي رئيس المجلس : نستمع لمعالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة رداً على تساؤل الزميل المحترم ، نحن نعتقد بان مشروع هذا القانون جاء متكاملًا وقد غطى جميع هذه النقاط بهذا صيغتها وبشكل جيد ، القانون يتحدث عن عقد العمل الجماعي وعقد العمل الفردي والمدة المحددة والمدة غير المحددة ، ويتحدث عن التشغيل وعن التأهيل وكل هذه الامور مضمنة في مشروع القانون ، نحن نعتقد بان مشروع القانون برمته يلبي هذا الطلب وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً لك .

اولاً المادة (٢٨) اعطت صاحب الحق ان يفصل دون اشعار فيجب اعطاء الحق للعامل بالمادة (٢٩) دون اشعار لان فيه مواد لا يمكن ان يعطي فيه اشعار ، يعني الفقرات نفسها في صعوبة انك تعطي اشعار . واعطيت الحق نفس الحق اللي اعطي صاحب العمل في المادة (٢٨) .

معالي رئيس المجلس : تفضل استاذ عبد .

السيد عبد موسى النهار : الواقع فيه اختلاف بين بين صاحب العمل والعامل ، يعني صاحب العمل سيضطر كثيراً اذا ترك هذا العامل مثلاً ، آلة كبيرة شغالة يعتمد عليها طاقم

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : انا اؤيد ما ذهب اليه الاخ ابو موسى لعل عدم ورود اشعار قد يكون هناك ليس ، لو فرضنا ان هذا العامل ترك العمل وذهب الى البيت ويمكن ان يكون مريض ولم يرجع للعمل ، وبعد مدة تذكر ان له حقوق معينة تجاه احد هذه الاسباب ، يعني المفروض ان يشعر صاحب العمل انه انا تركتك لسبب تالي ، وبالتالي يمكن للعامل ان يطالب بحقوقه هذه ، الا اذا كنا مش فاهمين موضوع المادة ما تقصده وزارة العمل من ذلك ، ارجو معالي وزير العمل توضيح ذلك وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : يا سيدي تعبير الاشعار تعبير قانوني ، يعني ان يسلم بأسلوب معين وان يتبلغ طرف ما وان يحدد بعده زمان ، وهو امر يصعب على العامل ان يقوم به لابلغ ارباب العمل ، هذا سيكون سبيل كيدي ان لا يتبلغ اصلاً ، سيكون من الصعب يمكن على العامل ان يقوم بذلك ، أما اذا كان الزملاء يقصدوا اخبار او اخطار ، فالعامل لا يترك ويذهب الى بيته لانه بعد ذلك يفقد حقوقه ، لانه صار يعتبر فاقد للوظيفة لانه ذهب ، عادة راح يقدم كتاب عطي قررت استناداً للمادة كذا ترك العمل للاسباب التالية وبظل دابر ظهره وتروح ، لانه تركه لهذا الامر سيفقده حقوقه دون التبليغ ،

كامل من العمال والعمل كاملاً ، اذا ترك هذا موقعه فهو يتضرر ، ليس هناك توازن بين الموضوعين ، يعني يجب ان يشعره اني ساترك دون تحديد المدة ، انا لم اطلب تحديد المدة ، لكن يجب ان يشعره ويقول له اني ساترك هذا العمل بسبب اجحافك ، انا اقترح ان يشعر العامل صاحب العمل .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : سيدي اذا كان المقصود بالاشعار انه قبل ان يغادر موقع العمل ويقول انا ذاهب ومش راجع ، واذا كان الاشعار مطلوب ان يحدد بمدة زمنية شيء اخر ، هذه الاشكالية بدنا حل يعني بدنا توضيح ، الحالات المنصوص عليها هنا هي حالات خاصة طارئة ليس تعميم ، وكما قال سعادة الزميل الجالي فيه هناك حقوق اعطي لصاحب العمل حق باتخاذ قرارات بالفصل المباشر وهنا موازيتها بحق العامل ، واعتقد ان موضوع الاشعار كان في اطار لا داعي له وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري : معالي الرئيس بدي اليه زميلي عبد موسى بان الحق للعامل بترك العمل بدون اشعار ليس حقاً مطلقاً ، بل هو مقيد بستة أو سبعة حالات ، فذلك هناك توازن كما تكلم الجميع واعتقد ان لتفق مع مشروع الحكومة .

ففرق بين الأشعار وهو تعبير قانوني يرتبطه بأسلوب في القيام وتبليغه وبين الأخبار أو الاخطار ، أو الأخبار بشكل رئيسي وليس الاخطار لانه يشبه ذلك أخبار فقط .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : في الواقع ان المادة واضحة ومتوازنة ، فبدون اشعار مرتبطة ببقية الفقرات ، فهناك حالات محددة كما تكلم دولة ابو نشأت ، ولذلك ربط مقدمة المادة مع بقية الفقرات ، فالمادة متوازنة وعادلة وانا اوافق عليها يا سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عمارين .

الدكتور لزيه عمارين : شكراً معالي الرئيس .

سيدي الحقيقة نحن هنا نعالج حالات خاصة ، وكلنا نعلم ان اي عقد يصبح لاحقاً اذا اخل احد الطرفين بشروط هذا العقد المادة (٢٨) راعت اخلال العقد من قبل العامل واعطت الحق بالفصل لصاحب العمل ، المادة (٢٩) جاءت بالتوازن التام لصالح العامل اذا ما اخل صاحب العمل بشروط العقد يصبح لاحقاً ، وهنا نضمن حقوق الطرف الضعيف وهو العامل ، اعتقد ان المواد (٢٨/٢٩) متوازنة جداً ، واكتفي بالمطلوب ووافق على المادة كما جاءت .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : في الحقيقة كنت اتنى ان يكمل معالي ابو عصام بالنسبة للتعبير القانوني الاشعار هذا يعني تعبير قانوني يترتب عليه حقوق ، فالمادة (٢٨) كما تفضل عطوفة الزميل المقرر ، لا تقاس بالمادة (٢٩) لان تلك تعالج حالات فصل من رب العمل ونحن مع الطرف الضعيف ، واعتبه من الاشعار فيما اذا ارتكب الجرائم المحددة حتى لا يدفع الاستحقاقات الاشعار وهو دفع شهر كامل ، اما هنا الاخطار لا بد منه ، لان العامل عندما يترك العمل فحتمياً كما قال الاخوان لا يجوز أن يقدم اشعارات عن طريق المحكمة وبنات وكذا ، لانه هو ليس المعني يدفع الاستحقاقات ، فلذلك هو يقدم اخطار عادي يعني استدعي انا استقلت من عملي مخالفة لنصوص العقد والسلام عليكم لذلك يجب التمييز بين الحالتين ، الاشعار في المادة (٢٨) والاشعار في المادة (٢٩) ، واعتقد ان المادة متكاملة .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ داودية .

السيد محمد داودية : شكراً معالي الرئيس .

يعني هو الاصل ان لا يباح لرب العمل ان يقارب هذه المخالفات التي جاءت كاستثناء للعامل ، بمعنى ان هذه المادة او محتواها يبيح لرب العمل ان يدفع العامل الى ترك العمل ، بمعنى اذا اشتغل صحفي وانا جرت معي هذه القصة ، انا كنت اشتغل مدير تحرير جاءت الادارة وقررت ان يحولوني الى التوزيع

الدكتور مصطفى شنيكات : انا اقول ان المواد (٢٨) و (٢٩) متوازنة ، واؤكد على ما تحدثت به الزملاء بتوازن المادة (٢٨) و (٢٩) وهي حالات محددة ، وبالتالي لكل اطراف الانتاج ان كان صاحب العمل او العامل له حقوقه ، وهي في حالات محددة وليست عامة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : كان هناك اجماعاً على اقرار هذه المادة ، لذلك اقترح التصويت .

أصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ ابراهيم شحدة .

السيد ابراهيم شحدة : شكراً .

فقط اريد ان اوضح للاخوة جميعاً ، ان الاشعار المطلوب هنا هي مدة ينجب على العامل ان يستمر في العمل خلالها ، او يدفع بدلاً من ذلك ويعبر مقصراً لاعطاء رب العمل للتصرف في ضوء تركه للعمل ، فهذه ميزة للعامل وهي الحالات التي لا يمكن تصور ان بإمكان العامل ان يقوم باشتغال رب العمل بها ، وان يقبل الاستمرار في العمل خلال هذه الظروف او وفق ، لانها كلها تقوم على اسباب يفرض القانون باله لا يجوز لصاحب العمل ان يجريها ولا يتوقع من العامل ان يستمر فيها ولو ليوم واحد بعده ، الاشعار مفهوم قانوني محدد

للاشراف على توزيع الجرائد ، وقلت له بذلك بالي احط دراجة واحط هنا اشغال واشغال واصبح اوزع جرائد فلهميت لأقدم استقالي فوراً ، لانه هذا مساس بكرامتي او مساس بكرامة الموظف ، بمعنى ان رب العمل يترك له هامش كبير لدفع الموظف او العامل الى الاستقالة بهذه الحالة ، شرعة حقوق الانسان تحظر نزع الصفة المهنية او الصفة المنطق عليها عن الموظف او المهني ، فالاصل ان نقول انه يحظر على رب العمل اجراء كذا وكذا ، هنا قيد كما تكلم معالي ابو عصام والاخوان قيد خاص يحفظ كرامة العامل ، يعني انا موظف في الجريدة وقال لي اذهب على التوزيع ، اذا بدني اتأخر يومين او ثلاثة مشان اشعره ، فقلت ما سعى اليه واسهمت بالمساس بكرامتي ووافقت على ان اكون في مرتبة ادنى من المرتبة الوظيفية التي انا يستحقها ، الاشعار في هذه الحالة يدفع باتجاه المساس بكرامة العامل في بعض المسائل ، لذلك الاشعار في هذا الموقع طبيعي وضروري ولمصلحة العامل ، رغم انه في ظني انه سلاح بيد صاحب العمل لدفع اي موظف للاستقالة ولترك العمل ، التي ما بدنه يقول له حوالتك من كذا لكلا لان الضرورات تقتضي وبدلاً اياك ، فيدفعه بشكل او اخر الى الاستقالة ، العامل محتاج الى دخله من هذا العمل ، فيكره بطريقة او باخرى على الاستقالة ، انا مع ابقاء القيد كحد ادنى ، ابقاء القيد لانه يتعلق بالكرامات هنا بالامر .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور شنيكات .

وهو يعني مدة على العامل ان يستمر فيها في عمله وهي عكس اغراض هذه المادة ، والذي ارجو من الاخوة مراعاة ذلك اثناء التصويت ، لانها ميزة للعامل وليست ضده وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل اعتقد ان وضحت فيما يتعلق بالشعار استاذ ابو محمد لان المطروح هو مقدمة المادة والفقرة (أ) ، مقدمة المادة هناك الاخ عبد موسى اقترح بعد اشعار وما اعرف اذا اقتنع من الحوار والا مصر على اقتراحه تفضل .

السيد عبد موسى النهار : اكتفي بكلمة اخطار على الاقل ، اخطار صاحب العمل .

معالي رئيس المجلس : يعني كيف تصبح اذا ممكن .

السيد عبد موسى النهار : على العامل ان يخطر صاحب العمل بترك العمل .

معالي رئيس المجلس : يحق للعامل ان يترك العمل .

السيد عبد موسى النهار : بعد اخطار صاحب العمل .

معالي رئيس المجلس : بعد اخطار صاحب العمل هذا اقتراحك ، الزملاء يقترح الاخ ابو موسى بأن يستبدل كلمة دون اشعار بكلمة بعد اخطار ، من مع هذا الرأي ؟ لم يفر الاقترح .

نحن نتحدث عن صدر المادة أولاً ، من

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً معالي الرئيس .

ان الذي تفضل فيه الزميل محمد داوود فقرة (ب) متكاملة لان النقل يعني تغيير محل الإقامة الدائم وهو استمراريته في بقاءه ونقل عائلته واقامته في مكان اخر ، والتحفظ الثاني في المادة ، التي احتراز لصالح العامل الا اذا

قرار اللجنة القانونية

للمادة ٣٠ - موافقة بعد إعادة ترميمها لتصبح برقم (٢٩) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة الزملاء في اللجنة القانونية اغفلوا شيء مهم بالنسبة للعامل ، هو قد يكون العامل يشتغل في شركات ، على مراتب وعلى اشغال خاصة ، فيه ناس فني ، وفيه ناس غيره ، ارجو اذا رأى الزملاء ان يضاف شهادة خدمة وخبرة ، لان الخبرة مطلوبة ، في خدمة عادي ، خدم لدى الشركة الفلانية من تاريخ كذا الى تاريخ كذا ، ولكن هو يحتاج الى خبرة انه يريد ان يذهب الى مؤسسة اخرى قد ترفع راتبه ، لذلك ارجو من الزملاء اذا وافقوا ان يضاف شهادة خدمة وخبرة .

معالي رئيس المجلس : يعني اقتراحك اخ عبد الله ان يكون على صاحب العمل ان يعطي للعامل عند انتهاء خدمته بناءً على طلبه شهادة خدمة وتضيف خبرة هذا اقتراحك ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : شكراً معالي الرئيس .

ان الذي تكلم به الاخ عبد الله لا فرق بين كلمة شهادة خدمة وشهادة خبرة ، لان الخبرة التي تعطى هي مدة الخدمة التي قضاهما و

نص في العقد على جواز ذلك ، فلذلك المحذور التي تفضلت فيه محلول في الفقرة نهائياً ابداً ولا يوجد اي محذور .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (ب) من مع قرار اللجنة ؟ موافقة .

الفقرة (ج) مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة .

الفقرة (د) مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة .

الفقرة (هـ) مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة .

الفقرة (و) مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة .

الفقرة (ز) مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

للمادة كما وردت في المشروع

للمادة ٣٠ - على صاحب العمل أن يعطي للعامل عند انتهاء خدمته بناءً على طلبه ذلك شهادة خدمة يذكر فيها اسم العامل ونوع عمله وتاريخ التحاقه بالخدمة وتاريخ انتهاء الخدمة كما ويلزم صاحب العمل برد ما أودعه العامل لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات .

هكذا من النص